الصراعات القبلية في السودان

الجذور والأبعاد

تأليف

بدر الدين عبد الله الإمام موسى



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : **الصراعات القبلية في السودان.. الجذور والأبعاد**

المؤلف : بدر الدين عبد الله الإمام موسى

رقم الإيداع : ٢٥٠/ ٢٠٠٤م

الطبعة الثانية ٢٠١٧



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

المحتويات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ (٨٣) مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (٨٤) ﴾ [القصص]

صدق الله العظيم

الإهداء

إن خـــروج فكـــرة إلى الوجـــود يشـــابه خـــروج الإنســـان فـــى هـــذه الحيـــاة لأول مـــرة بـــنفس المشـــقة والألم والصـــبر. بكـــل هـــذه المعـانى أهـدى سـفري هـذا إلى والـدي الـذي مــازال عطــاؤه غــير محــدود .... وإلــي روح والــدتي العزيــزة رحمــة الله عليهــا .... والى زوجتــى الإنســـانة ذات الــروح الطيبــة التــى شــاركتني الأرق والســهر حتــى خــرج هــذا الجهــد إلى حيــز الوجــود ، وإلى أشــقائى وشــقيقاتي وكـــل مـــن رفـــع في وجهـــي دعـــوة صادقة .

المؤلف

..شكر وتقدير

الحمدلله الذي إبان العباد منهجاً قويماً في قرآنه المجيد ، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد المبعوث رحمة للعلمين وعلى اله وصحبة وسلم إلى يوم الدين .. وبعد ، فإنى أتقدم بالشكر ممزوج بآيات الود والتقدير إلى كل من ساهم في هذا الجهد حتى خرج فى صورته هذه وفي مقدمتهم الأستاذ حامد محمد علي تورين والدكتور أحمد محمد علي تورين والأستاذ سلمان قادم والأستاذ موسى عثمان إدريس الذين كانوا عوناً لي في هذا السفر ، كما أتقدم بالشكر كذلك إلى الأخ داؤد محمد أحمد عبدالكريم وكل من ساهم معى في هذا وسقط من الذاكرة إليهم جميعاً أتوجه بشكري وتقديري .

.. المدخل

يعتبر السودان الدولة الوحيدة التي بها تمازج قبلي شبه متقارب من نـواحٍ عـدة بحيث تشير الدراسات إلى أن مجموعة القبائل السودانية يبلغ (٥٩٧) قبيلة تنحدر أصولها من (٥٦) مجموعـة لكـل منهـا لغـة ولهجـة خاصـة . وترجـع الأصـول العنصرية فى شـكل القبائـل إلى الأصـل العربـى والأصـل الزنجـى ، والشخصـية السودانية المعاصرة هى مزيج عربي زنجي بنسـب متفاوتـة ، والتكـوين القـبلي فى السودان يعد من أضعف القبليات فى العالم لأنه لا تعززه فـوارق طبيعيـة أو يـرتبط بمذهبية دينية أو عرقية حيث إن تلك المكونـات تجـدها داخـل القبيلـة الواحـدة بصورة متباينة .

والقبيلة فى السودان لا تنفصل عن البنية الاجتماعية السودانية بل هي نتاج لهذه البنية التى تسودها علاقة متماسكة ذات أخلاقيات صـارمة لـيس للـرأي الفـردي متسع فيها. فبداية من الأسرة مروراً بالعائلة ونهاية بالقبيلة تجد الشخصية أو الفرد السوداني محاط بأوامر هى نتاج للنسيج الفكري والثقافي للقبيلة التي قـد تصـل فى بعض الأحيان إلى الهيمنة الفكرية والثقافية حيث الفرد مسلوب الإرادة لا يستطيع أن يعبر عن رأيه إلا فى الإطار الجماعي الفارغ من الشورى ، من هـذه المعطيـات ولدت دوافع هذا الكتاب الذى يحاول أن يضع فهما عصريا لمشكلات القبيلـة فى السودان، فهو يرى أن التطور الثقافى والاجتماعي وحركة المتعلمين قـد أثـرت فى القبيلة بصورة سلبية أكثر من أن تكـون إيجابيـة بـل يـرى أن الاسـتعمار بأشـكاله المختلفة عبر الحقب التاريخيـة لعـب دوره ومـا زال فى تـأجيج نـار الصـراعات القبلية فى كل مرحلة من تلك المراحل بشكل يخدم أهدافه ومصالحه فى المنطقة،

من هذا المنطق تكمن أهمية هذا الكتاب (الصراعات القبلية فى السودان) حيث الذي يعد إضافة للدراسات الشحيحة التى تناولت هذه القضية بشكل غير مباشر ، فهو يتحدث عن إشكالية الصراع القبلى فى السودان بشكل مباشر .

والكتاب يقع على شكل أقسام . القسم الأول (جذور الصراع) الذي يتضمن الصراع القبلي فى السودان منذ أقدم العصور والتطورات التي مر بها وهو عبارة عن لمحة تاريخية لمكونات السودان الديمقراطية ووجوده فى قلب القارة الأفريقية وكيف كانت لمؤثرات هذا الموقع فى تكوينه القبلى ، حيث يتضمن هذا القسم كذلك قراءة تحليلية لأسباب الصراع القبلى التى عمدنا إلى تجزئتها وفقاً للمؤثرات والعوامل الذاتية (الثقافة + التقاليد) وعامل خارجى يتمثل فى دور الأحزاب وبعض دول الجوار فى أسباب الصراع .

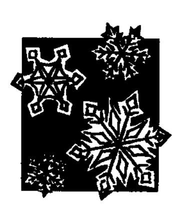
أما القسم الثانى فقد حدد أشكال الصراع فى محورين أساسيين هما :

النهب المسلح الذي بدأ كظاهرة اجتماعية محلية ثم قفز فجأ بشكل تهديد أمني ليس على الولايات الطرفية فحسب بل على أمن السودان كله . أما المحور الثانى فتناول النزاعات القبلية والتى انتظمت في أجزاء من السودان فى أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات دون أن تجد علاجاً جذرياً واشتمل الجزء الأخير على دراسة تحليلية للواقع الذي سرد عبر الكتاب والمستقبل الذي يقرأ من خلال معطيات الأحداث وتلاحقها بشكل سريع وسوف يتضح على طول الدراسة تلازم يلفت النظر بين العوامل الداخلية والخارجية لتشكيل بنية الصراع .

بدر الدين الإمام

٢٠٠٤م

جذور الصراع



البنية الديموغافية (الخصائص)

السودان بلد شاسع المساحة ومترامي الأطراف وتتعدد فيه الأجناس ، وذلك نتيجة للهجرات التي انصبت عليه من قارتي آسيا وأفريقيا وغيرها من البلاد الأخرى كما أن مساحة السودان تبلغ مليون ميل مربع تقريباً ، وهو أكبر دول أفريقيا من حيث المساحة والتي تبلغ ربع مساحة أوربا .

وتحيط به تسع دول هي مصر ، ليبيا ، تشاد ، أفريقيا الوسطى ، الكنغو ، أوغندا، إثيوبيا ، وإريتريا وكل هذه الدول المجاورة للسودان يفصلها منه حدود سياسية وليس هنالك حدود طبيعية بينه وبينها إلا المملكة العربية السعودية التى يفصلها مع السودان البحر الأحمر .

كل هذه الظروف جعلت هذه الدولة عبارة عن إقليم داخل القارة الأفريقية خاصة بعد تداخل أجناس هذه الدول مع السودان وهو نتيجة الحدود المفتوحة والشاسعة مع الكوارث الطبيعية التي أصابت دول الجوار وأيضًا الحروب الداخلية لتلك الدول المجاورة وغير المستقرة سياسياً اصلاً .

ويقع السودان فى مصاف الدول التى ليس لها مثيل من حيث المساحة والتعدد الإثنى والثقافى فضلاً على أن السودان يتأثر بالدول المجاورة له من جوانب كثيرة مثل الحروب التى تقع فيها بجانب حربه التى يقودها داخلياً منذ الاستقلا ل فى الجنوب ، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية فى تلك الدول ، ومن هذا يمكن أن نعتبر حدوده السياسية هى من أبرز المكونات التي تساعد فى وجود الصراع .

السودان دولة واسعة وتتقارب فيها طبيعة الأرض والمناخ كما تهطل فيه الأمطار بنسب متفاوتة وقد تنعدم فى بعض المناطق احياناً .

ويفقد قدراً غير قليل من المياه بسبب التبخر من مياه نهر النيل ، خاصة شمال خط ١٨ درجة، وتتزايد نسبة الأمطار فى فصل الخريف وهذا يؤدى إلى انخفاض فى معدل درجة الحرارة، ويكثر نمو الحشائش والأشجار كلما اتجهنا جنوباً وفى شرق السودان خاصة على سواحل البحر الأحمر تهطل الأمطار فى فصل الشتاء، وتنحدر مياهها من الجبال والتلال وتروي الوديان والمنخفضات حيث تستغل مياه هذه المنطقة فى ري الأراضى الزراعية والمراعى بواسطة قبائل البجة متمثلة فى كل قبائل الهدندوة والبنى عامر والبشاريين والأمرار ، كما أن غالبية الهدندوة يقطنون نهر القاش وتسكن قبائل مختلفة فى خور بركة خاصة الأرتيقة والبنى عامر أيضًا بجانب خليط من المصريين والأتراك الذين كانوا ينفون إلى طوكر فى عهد محمد على باشا، ويعتبر نهر القاش وخور بركة من أهم المناطق الزراعية فى تلك المنطقة خاصة فى السنوات التي يفيض فيها خور بركة ويكثر فيها أيضًا هطول الأمطار فى فصل الخريف فى المناطق المجاورة [١] .

وشمال السودان يتميز بالجفاف والطابع الصحراوي وقسوة الطبيعة ، كما نجد النوبيين وغيرهم من القبائل التي تعيش على ضفاف النيل وتعتمد على الزراعة التقليدية، وخاصة المحس والسكوت والدناقلة والشايقية والمناصير والرباطاب، وحرفة أهل الشمال هي الزراعة لا غير .

وفى المنطقة الوسطى والتي تقع بين خطى عرض (١٨ - ١٠) درجة تقوم المشاريع الزراعية للقطن والقمح والفول وغيره على شواطئ النيلين الأزرق والأبيض، ونهر عطبرة والدندر، والرهد، وتكثر الكثافة السكانية وكذلك مشاريع الزراعة المطرية للقطن والذرة والدخن والسمسم والفول من مناطق القضارف

(١) على حسن عبدالله . الحكم والإدارة فى السودان . دار المستقبل . ١٩٨٨م . ص٣٧ - ٣٨ .

والدالى والمذموم والدمازين بجانب امتهان القبائل مهنـة الرعـى، وتنمـو فى هـذه المنطقة غابات الصمغ العربى، وغالبية السكان من قبائل العرب الرحل التى تهـتم بتربية الأبقار والجمال والضأن، بالإضافة إلى مجموعة كبيـرة مـن النوبـة والفـور والبرته والزقاوة ...الخ .

ويقع الجزء الجنوبى من السودان وراء خط عرض (١٠) درجة، ويمتـد حتـى حدود الكنغو وكينيا، وأيضًا تهطل الأمطار الغزيرة وتنبت الغابات الكثيفـة وتكثـر المستنقعات كما تقطنه أعداد كبيرة خاصة القبائل الأفريقية، ويهتم النيليون مـنهم وهم الدينكا والنوير والشلك بتربية الماشية، كما يعتمد بقيـة القبائـل الأخـرى فى جنوب السودان على الزراعة المتنقلـة Cultvation Shifting وأدخلـت حـديثاً فى الجنوب بعض المشاريع الزراعية وذلك لتنمية إنسان الجنـوب و أهمهـا مشـروع الزاندي لزراعة القطن وكذلك مـزارع الـبن والشـاى والتبـغ والأرز بالإضـافة أن هنالك دراسات قائمة وواسعة لإمكان زراعة السكر .

ينقسم ا لمناخ فى السودان إلى أربعة فصول فى السنة وهي :

- الشتاء (بارد جاف)
- الصيف (حار جاف)
- الخريف (حار ممطر)

وفصل حار رطب بعد الخريف وقبل الشتاء وهو مايسمى بالـ(الـدرت) وهـو موسم الحصاد فى السـودان لأن الزراعيـة فى السـودان تقـوم عـلى أسـاس موسـم الأمطار .

وتهب الرياح الشمالية فى فصل الشتاء والجنوبية فى فصـل الخريـف وتتقـارب درجة الحرارة القصـوى فى كثيـر مـن الأحيـان ويتـراوح هطـول الأمطـار مـابين الانعدام و ١٠٠٠ مليمتر فى السنة ماعدا فى فترة فصل الخريف التى تجد فيها البرك

والنباتات وتذبل الأشجار لارتفاع درجة الحرارة وكثرة التبخر .

كما أن التربة فى السودان تنقسم إلى عدة أنواع مما صنع تداخل رعوي وزراعي وهي كالاتى :-

- التربة الصحراوية
- التربة الرملية (أراضى القوز)
- التربة الطينية المتماسكة
- التربة الطينية المشققة
- التربة الجبلية

والملاحظ أن هذه الخواص الطبيعية السابقة الذكر المتمثلة فى التنوع المناخى وتباين فى خواص التربة كان من الممكن أن يجعل السودان من أعنى دول العالم فى جميع المجالات ولاسيما الزراعية والرعوية منها وإذا اصطحبنا معنا تلك الخواص الطبيعية حيث يمكن زراعة أنواع متعددة من المحاصيل على مدار السنة ولكن الواقع المعاش عكس ذلك تماماً وذلك بسبب الصراعات والحروب التى أنهكت المواطن البرئ وروعت مضجعه كثيراً مما خلق حالة سياسية غير مستقرة فى البلاد . منها على سبيل المثال حرب الجنوب التي بدأ رحاها منذ الاستقلال بضع سنين والتي راح ضحيتها ملايين من الأبرياء الذين صاروا فريسة بين الموت والتشرد وهذه الحرب كان لها دورها الواضح وأثره ا فى السياسة الداخلية للبلاد على الرغم مما وضع لهذه الحرب من خطط استراتيجية الا أنها قد ذهبت مع الرياح ووقف أمام بعض الخطط ولا سيما – التنموية – منها تردى الأوضاع الاقتصادية وانعدام رأس المال حيث عجزت كل الميزانيات التي وضعت عبر الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال وحتى أن من وضع ميزانية متوازنة بسبب هذه الحرب ولم تخرج حتى الآن من نفق (ميزانية الحرب)

أما السبب الآخر الذي أدى إلى عدم استقلال السودان لموارده السابقة الذكر والاستفادة منها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصراعات القبلية الناتجة من تداخل الحدود السودانية والدول المجاورة له، خاصة أن هذه الحدود هي حدود خلقها الاستعمار منذ بداية القرن العشرين ، وكانت وباء على هذا الشعب لأنها تسببت فى نزوح أعداد كبيرة من القبائل على شكل هجرات من دولها إلى داخل السودان مما تسبب كذلك فى صراعات بينها وبين القبائل السودانية ولا سيما فى مناطق الرعى والزراعة فضلاً عن الصراعات القبلية الداخلية التى أدت إلى نزوح داخلى من الريف إلى المدينة. وبنظرة استقرائية تعطى خلفية لتلك الملامح السابقة نستطيع أن نستخلص الآتي [1] :

إن السودان هو أكبر دولة فى القارة الأفريقية حيث تبلغ مساحته بالكيلو مترات المربعة ما يقرب عن (٢.٥٠٠.٠٠٠)، ويمتد من الجنوب إلى الشمال لمسافة قدرها (٢٠٤٠) كيلو مترًا ومن الغرب إلى الشرق لمسافة قدرها ١٥٣٠ كيلو مترًا وللسودان حدود دولية يبلغ طولها نحو (٧٥٨٠) كيلو ويتميز بأنه تحاط به تسع دول هذا مما يشكل عبئًا أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا عليه، والدول هي : مصر . إثيوبيا. إرتيريا ، كينيا . الكنغو . أفريقيا الوسطى . تشاد . أوغندا . ليبيا .

وعلى الرغم من أن التاريخ يكشف لنا قدم السودان الذي يرجع تاريخه منذ عصر المملكة الوسطى (٢٠٠ – ١٦٠٠ق.م) فإن حدوده الحالية لم توضع فى ذلك العهد ولكن قد تم تسويتها بصفة عامة بعد قيام الحكم البريطانى المصري الحكم الثنائي الذى وضع الحدود فى عام ١٨٩٩م ومن الواضح وضوحاً لايخفي على أحد مدى الدور الذي لعبته القوي الأوروبية إبان الفترة الاستعمارية حيث تم وضع الحدود الحالية للسودان، وقد ظهر ذلك جلياً فى الدور الإيطالى فى تعيين حدود السودان مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وبلجيكا فى تسوية حدودنا مع زائير (الكنغو حالياً)،

(١) مرجع سابق ، ص٨٥.

أما الحدود مع أوغندا وإثيوبيا ومصر فقد قام بهذا الدور بريطانيا .

ولابد أن نشير إلى شيء مهم ألا وهو أن مرحلة ترسيم الحدود تتم عبر عمليات تسوية بين دولة وأخرى تخضع إلى إجراءات تتم فى مراحل وهذه المراحل، تبنى على ثلاثة أطوار: أولاً طور المشاورات وغالباً ما تنتهي بوضع معاهدة يتم على نهجها تعيين الحدود فى صيغة وصف عام أو وصف تحليلي . أما الطور الثانى وهو وضع أو تحديد الحدود على الأرض، وهذا الطور يتطلب قيام لجنة من الجانبين لكي تضع وصفاً دقيقاً لكل علامة، ويتم هذا العمل بواسطة برتوكول للحدود يوقعه الجانبان وفى الطور الثالث هو طور الاستقرار والإشراف الإدارى، ويتم ذلك من قبل كل دولة داخل الحدود التي تم الاتفاق عليها فى مضمون المرحلة الثالثة، وفى هذا الإطار يمكننا استصحاب هذه النقاط الثلاثة التى اتبعت فى ترسيم الحدود لنقرأ بها واقع الحدود مع الدول المجاورة للسودان .

الحدود مع إثيوبيا

أبدى منليك ارتياحه لاحتلال السودان وأزالت الحكومة التى كانت سبباً فى مقتل سلفه إلا أنه كان أقل تعاونا مع إيطاليا فى الوصول إلى حلول مرضية للجانبين على الرغم من قيامه بكتابة خطاب سلس العبارة للسردار يهنئه فيه بالفتح والقضاء على المهدية ويشكره على إطلاق سراح الأسرى الأحباش الذين كانوا فى سجن أمدرمان، فقد ظل يراوغ ويطاول فى المفاوضات التى جرت بينه وبين المستر هارتجتون معتمد بريطانيا فى أديس أبابا وظل رؤوسه يعتمدون على الأراضى السودانية من جهة جبيلا والقلابات وفازوغلى بنى شنقول إذا تركها للحبشة، على الرغم من أنها كانت جزءاً لا يتجزأ من السودان لتثبيت منليك بها وهي مشهورة بالذهب، من المرجح أن ذلك التساهل كان نتيجة لمنح الإمبراطور للمستريت مندوب إحدى الشركات الإنجليزية امتياز استغلال تلك المنطقة [1].

(١) على حسن عبد . مرجع سابق ص٧٨.

الحدود مع إريتريا :-

كانت إريتريا فى الماضي مستعمرة إيطالية وأصبحت فيما بعد جزءاً من إثيوبيا، فقد كان مسلك الحكومة الإيطالية منذ البداية مسلك التعاون والرفاق وبعد مفاوضات بين إنجلترا، وإيطاليا، حيث تقابل اللورد كرومر مع وزير الخارجية الايطالية فى روما واتفق الاثنان على تفويض حاكم السودان العام وزميله لتعيين الحدود، وقد تم ذلك ويبلغ طولها ٢٢١٠ كيلومترات تقريباً، وهى تنقسم إلى ثلاثة أجزاء حددتها معاهدات وبروتوكولات انتهت فى فترات زمنية [١]

الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى :-

يبلغ طول هذه الحدود (١٠٧٠) كيلو متر تقريباً، وتحكمها برتوكول الحدود الذي تم توقيعه بين السودان (الإنجليزي المصري) وأفريقيا الاستوائية التى كانت تضم دولتي الحدود الآتية، وهى أفريقيا الوسطى وتشاد، وكانت فى ذلك الوقت يطلق عليها أفريقيا الاستوائية (الفرنسية) في (١٠يناير١٩٢٤م) وعلى الرغم من أن هذين الدولتين قد نالتا استقلالهما فى عام ١٩٦٠م وانقسمتا إلى دولتين هما تشاد فى الشمال وجمهورية أفريقيا الوسطى فى الجنوب ، فإن بروتوكول الحدود لسنة ١٩٢٤م ما زال هو المنظم للحدود [٢]

الحدود مع زائير (الكنغو) :-

يبلغ هذه الحدود ٦٦٠ كيلو مترًا تقريباً وقد نظمها بموجب الاتفاق المبرم بين بريطانيا والكنغو الحرة ملك بلجيكا فى ١٧ مايو ١٨٩٤م، وقد جاء فى ذلك الاتفاق أن الحدود بين البلدين تتبع تقسيم المياه بين حوض النيل، وحوض نهر الكنغو .

---

(١) مرجع سابق .

(٢) راجع المرجع السابق .

الحدود مع ليبيا :

يبلغ طولها ٣٨٠ كيلومترًا تقريباً، وتبدأ من تقاطع خط طول ٢٥ مع خط العرض (٢٢درجة)، ثم تسير جنوباً إلى تقاطع خط العرض (٢٠درجة)، ثم تسير غربا مع خط العرض (٢٠درجة) إلى تقاطعه مع خط الطول (٢٤) ثم تسير جنوباً مع خط الطول (٢٤درجة) إلى تقاطعه في نقطة التقاء حدود السودان مع تشاد ا لتى تقع عند تقاطع خط (٢٤درجة) مع خط العرض (١٩درجة و ٣٠دقيقة) وقد سبق تحديد هذا الملتقى بموجب بروتوكول الحدود لسنة ١٩٢٤م بين السودان وأفريقيا الاستوائية بتعيين الحدود بين السودان وليبيا بوضعها الحالى بموجب الاتفاق (الإيطالي) – (البريطانى المصري) الذي تم التوصل إليه في ٦ يوليو ١٩٣٤م بتبادل المذكرات بين كل من السفير البريطاني والسفير المصري ورئيس الحكومة الايطالية [١]

الحدود مع جمهورية مصر العربية :

يبلغ طول هذه الحدود (١٢٦٠) كيلومترًا تقريباً ، وتم تعيين الحدود بين مصر والسودان بموجب معاهدة ١٩ يناير ١٨٩٩م بين كل من مصر وبريطانيا وقد نصت المادة الأولى من تلك المعاهدة على أن كلمة السودان تعنى الأقاليم التى تقع جنوب خط عرض ٢٢درجة، ولم تحدد المعاهدة بداية ذلك الخط من الناحية الشرقية، علماً بأنه يبدأ من ساحل البحر الأحمر حتى نهايته من الناحية الغربية .

الحدود مع أوغندا :-

لقد سويت الحدود مع أوغندا دون إثارة أى نزاع ويبلغ طولها (٤٦٠) كيلومترًا تقريبا، ويحكم الحدود بين السودان وأوغندا أمر وزارى بأمر مدير المستعمرات البريطانى رقم ٢٤١ لسنة ١٩٤١م الصادر في ٢١ أبريل ١٩١٤م، والمعروف بخط

(١) راجع المرجع السابق .

أوغندا ١٩١٤م .

تعتبر حدود السودان من الناحية الطبيعية حدودًا منفتحة على الجميع بكل المعايير، وهو فى مجمل ذلك عبارة عن صحن سهل الدخول والخروج منه لاعتبارات كثيرة، منها أن الدول المجاورة للسودان دول غير مستقرة من الناحية السياسية باستثناء مصر .

أما إذا أخذنا مسألة الحدود هذه من جانب التأثير والتأثر، سواء كان سلباً أو إيجاباً نجد أن هنالك مشكلات كثيرة قد نجمت بيننا وبين مصر كقضية حلايب التي شكلت توتراً بين البلدين كاد أن يتطور لنشوب حرب بين البلدين لولا تدخل بعض السياسيين من البلدين والحريصين على حفظ العلاقة الأزلية بين البلدين هذا من ناحية الحدود الشمالية، أما الحدود الشمالية الغربية، بالتحديد حدودنا مع (ليبيا) فتتميز حدودنا معها بعدم وجود نزاع حيث تفصلنا بينها الصحراء الكبرى إلا أن السودان لم يسلم من عنتريات ليبيا والتى تبنت فلسفات عدة وتغلب رأى القوى الحاكمة فيها تارة تتوجه نحو المعسكر الشرقى وتارة أخرى نحو المعسكر الغربى، ومن جانب آخر تتصنل من عروبتها (تقديم استقالتها من الجامعة العربية) وتتعلق فى إفريقيتها (فكرة الاتحاد الأفريقي)، ثم تعكس ذلك تارة أخرى . أما حدود السودان مع أوغندا فحدث ولا حرج فهى تتسم بالتوتر الدائم نتيجة للتدخل الإسرائيلي المباشر ونفوذه فيها حتى يشكل ورقة ضاغطة على الدول العربية، ولفك وإيجاد سوق لترويج منتجاتها التجارية فأوغندا تمثل عمق استراتيجي للسودان فى حربه الأهلية الدائرة فى الجنوب، حيث تنطلق منها حركات التمرد وإيوائها لها، مما اضطر السودان معاملة أوغندا بالمثل عندما أوت المتمردين على الحكومة الأوغندية فى الأرض السودانية (جيش الرب) أما حدودنا الشرقية والتى حدث فيها كثير من الإضطرابات نتيجة عدم الرؤية الواضحة فى الحد الفاصل فى الحدود ولاسيما إريتريا التى كانت جزءًا من إثيوبيا

وتصارع من أجل التحرير الذي نالته فى تسعينيات القرن العشرين بدعم غير مباشر من السودان، مما أدى إلى سقوط نظام منجستو بعد ذلـك إلا أن إريتريـا لم تحفـظ هذا الجميل للسودان، ونتيجة للضغوط الخارجية عليها عكست سياسـتها اتجـاه السودان حيث أوت المعارضة السودانية، بل ذهبت أكثر من ذلك حيـث فتحـت أراضيها على مصراعيها لحركة التمرد للانطلاق منها لضرب أهداف سودانية ممـا أدى ذلك إلى تأزم العلاقات بين البلدين إلى الآن .

أما إثيوبيا كان للاستقرار السياسى – إلى حد مـا – الـذى حـدث فيهـا أ ثـر فى توازن العلاقة بينها وبـين السـودان، بـل شـهدت الآونـة الأخيـرة عـودة طوعيـة للاجئين الإثيوبيين الذين لجـأوا للسـودان فى فتـرات الحـروب والمجاعـة التـي حدثت فى بلادهم .

أما الغرب حيث حدودنا مع تشاد، فقد شهدت الحـدود السياسـية تـوترًا بـين البلدين وصل إلى الحد من زعزعـة الأمـن السـودانى الـداخلى، فعـدم الاسـتقرار السياسى فى تشاد انعكس وألقى بظلاله السالبة عليـه، حيـث هـاجرت كثيـر مـن القبائل التشادية إلى السودان على شكل أفواج واستوطنت فى جميع أنحـاء السـودان ولاسيما فى شرق السودان ووسطه وغربه ، بل كانت لهـذه الأفـواج صـراعات فى بعض المناطق الزراعية والرعوية .

من هـذا نخلـص إلى أن هـذه الحـدود لهـا أثرهـا المباشـر وغيـر المباشـر فى الصـراعات القبليـة الناشـئة فى السـودان ممـا أثـر فى تشـكيل البنيـة الاجتماعيـة والسياسية والثقافية فى السودان .

القبائل فى السودان :

يعتبر السودان الدولة الوحيدة التي بها تمازج قبلى شبه متقارب من نواحٍ جمة ، فيه القبائل التي دخلت إليه منذ انتشار الإسلام وفتوحاته، وقـد بـدأت الهجـرة إلى السودان منذ أوائل القرن العاشر الميلادى حيث دخل العرب السودان عبر طريـق

الأربعين حاملين معهم ثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم، وقد استقر بهم الحال غـرب السودان ووسطه وشماله، وهنالـك قبائـل النوبـة مـع العـرب فى انصـهار تـام لا تستطيع التفرقـة بيـنهم فى بعـض الأحيـان خاصـة فى التمـازج الثقـافى والعـادات والتقاليد .

ونستطيع أن نقـول أن السـودان ثلاثـة أجنـاس، وهـم السـاميون والحـاميون والأفارقة . الساميون هم العرب وهم عرب البقارة بغرب السـودان الـذين جـاءوا من الجزيرة العربية، والحاميون هم قبائـل البجـة والهدنـدوة، أمـا الأفارقـة فهـم الزنوج من أصل أفريقي .

وتشير الدراسات إلى أن مجموعة القبائل السودانية يبلـغ (٥٩٧) قبيلـة تنحـدر أصولها من ٥٦ مجموعة ولكل منها لغته ولهجته الخاصـة، وأوردت الدراسـات أيضًا أن الغالبية العظمى من سـكان السـودان بتنوعـه الإثنـى يـدينون بالإسـلام . وهناك مسيحيون ووثنيون، فالمسـيحيون يتمركـزون فى جنـوب السـودان وغربـه (جبال النوبة) ويشكلون ٣٪ من جملة سكان السودان، غيـر أن الجـزء الأكبـر مـن المسيحيين يتمركز فى جنوب السودان حيث يشكل المسيحيون نسبة ١٧٪، بينمـا يشكل المسلمون ١٨٪ من سكان الجنوب والبقية (٦٥٪) هم وثنيون ويعتقـدون فى الطقوس المحلية .(١)

(١) محمد محمد أحمد كرار . انتخابات وبرلمانات . بدون تاريخه . ص٣- ٥ .

أسباب الصراع

وبعد أن تعرفنا على المكونات والخصائص فى السودان من حيث السكان والتربة والمناخ والحدود نقف عند أسباب الصراع ودوافعه التى تعتبر الهيكل الذي يقوم عليه هذا الكتاب .

وقد خلصنا إلى مجموعة معوقات شكلت البنية الأساسية لهذا الصراع قسمناها إلى ثلاثة أجزاء وهى: جذور الصراع، العوامل الداخلية والخارجية، وإشكالية الصراع، وسوف نقوم بتحليلها كلا على حده . أما الصراع القبلى فيوجد فى مناطق متفرقة من السودان ويرجع ذلك لظروف تاريخية وجغرافية، ويعتبر الصراع على الأطيان والمراعى ومصادر المياه والصراع حول الإدارة الأهلية التى كانت تمثل جزءًا أساسيًا من الحكم السياسى فى الحكم فى السودان، وهي أحد أهم أسباب هذا الصراع، وكذلك الصراع القبلى الموجود فى شرق السودان بين قبائل الرشايدة الثلاث وقبائل البجة، وأيضًا هنالك تدفق اللاجئين الإريتريين على شرق البلاد، مما زاد من حدة التدهور الأمنى بالشرق، وهناك الصراع القبلى الذي يشكل أحياناً تهديداً أمنياً للبلاد، وهو يتركز فى مناطق التماس بين الشمال والجنوب كنزاع قبائل الصبحة العربية، وهي قبائل رعوية وقبائل الشلك والمسيرية والدينكا وعرب الحوازمة والنوبة فى جنوب كردفان، وهي تعتبر قبائل محادة بمناطق التماس خاصة أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لها دور فى زعزعة الأمن وتحريض القبائل، مما ساعد على التهاب تلك المناطق. وقد ساعدت الحركة

الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان فى أزكاء نار الفتنة بين القبائل والتي تنتمي إلى الجنوب، كما أن هذه الحركات تنهب الأبقار العربية باسم القبائل الجنوبية، وتجد مأمن من قبل القبائل الجنوبية فى إيوائها، ثم ظلت حركة التمرد تسعى لاستقطاب مزيد من التأييد لنشاطها خارج الولايات الجنوبية بدءاً بجبال النوبة فى جنوب كردفان وبعض المناطق التي أطلقت عليها المناطق المهمشة مثل مناطق الأنقسنا والبجة ودارفور وذلك لتحرك فيهم النزعة الإثنية، وقد دفعت الحركة ببعض أبناء جبال النوبة إلى الانخراط فى صفوفها وأيضًا أبناء الأنقسنا والبجة، وساعدتهم للقيام بأعمال تخريبية على الشريط الحدودى مع إريتريا وزرع الألغام وقصف القرى الآمنة ، ونهب ممتلكات المواطنين، مما دفع بالمواطنين هنالك للنزوح للمدن الكبرى، وقد ظلت الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان فى تحرك مستمر وتصعيد النزاعات والهدف من وراء ذلك استنزاف موارد وقدرات الدولة .

وضعت حركة التمرد كميات هائلة من بنادق الكلاشنكوف والـ(ج٣ – ٤) ومدافع الهاون فى أيدى بعض سلاطين قبائل بحر الغزال دعماً لهم فى قتالهم لا المتوارث مع قبائل الرزيقات مما ساعد علي تأزم النزاع القبلي وانتشار السلاح بين الفئات المتحاربة .[١]

على الرغم من أن ولاية أعالى النيل الكبرى تعيش استقرارًا تاماً وتنظيم ربوعها تنمية زراعية فإننا نجد فى الآونة الأخيرة أن الحركة الشعبية تسعى جاهدة فى إيجاد موطئ قدم لها هنالك، وظلت تعمل على تعطيل حركة نقل الإغاثة للمواطنين المتأثرين بالحرب ونهب المواد الغذائية وأيضًا تهديد حركة النقل البرى والنهرى، كذلك تسعي لإيجاد موطئ لها نحو الشمال، وهذه الأسباب سالفة الذكر أدت إلى نشوب صراعات قبلية فى تلك المناطق كذلك الصراع بين الجارتين إثيوبيا

(١) التقرير الاستراتيجى . ١٩٩٧م . ص٣٦٧.

وإريتريا، وقد تأثر السودان بها بسبب السلوك المعادى للجارتين المتقاتلتين، وإن كانت هذه الأزمة في نهاية الأمر تعتبر في صالح السودان حيث أدى القتال إلى استقرار رئيسي على الحدود الشرقية وتوقف الدعم الإريتري للمعارضة السودانية المسلحة بشقيها الشمالي والجنوبي، إلا أن الحرب أدت لأوضاع سالبة عديدة كتعرض المواطنين وبعض القرى والمراعى الحدودية والعسكرية الحكومية لبعض الأخطار عند محاولة الأطراف المتقاتلة إجراء مناورات في أثناء القتال عبر الأراضي السودانية للالتفاف حول الطرف الآخر وتفادى مناطق النزاع الوعرة . كما أن ليس هنالك عمق كافٍ أو ملاذ للقوات الإريترية بخلاف الأراضى السودانية . وهى تنسحب بكامل أسلحتها وعتادها إلى داخلها مما يحدث عبئًا أمنيًا واقتصاديًا بالمناطق الحدودية بشرق البلاد، والجدير بالذكر دائماً ما يتبع العمليات العسكرية من تدفق مواطنى البلدين نحو الأراضى السودانية بحثاً عن الأمن مما يلقى بأعباء ضخمة على مناطق التماس فيتولد صراع قبلي بسبب التزاحم السكاني وإدخال أعراف جديدة على الثقافة المحلية .

وكما ذكرنا أن السودان ذو خصائص فريدة فى نوعه إذ وهو بلد مترامى الأطراف واسع الأرجاء وقد تلاحقت أعراق سكانه العربية والنوبية البجاوية والنيلية والإفريقية فى سماحة ووفاق فامتزجت ثقافاتهم وألسنتهم وأعرافهم عبر حقب التاريخ المختلفة إلا أن فى الآونة الأخيرة طفحت على السطح بعض الصراعات التى تلونت وتشكلت بجذور قبلية، هذا ما يعكسه حقيقة الصراع فى دارفور التي ظلت تشهد توترات أمنية ومصادمات قبلية مسلحة وأعمال نهب وسلب راح ضحيتها مئات المواطنين طوال العقدين الأخيرين، ولقد وقعت فتن دموية عديدة ونشب القتال بين التعايشة والسلامات البنى هلبا والماهرية والفلاتة والقمر والرزيقات والدينكا والعرب والفور والمساليت والعرب والفور والزقاوة، وهنالك أمر لابد أن نضعه فى الاعتبار فى شأن الصراع القبلى وهو أن هذا الصراع بلغ طور الصراع المسلح المنظم وهو ذو أبعاد استراتيجية و أجندة

خفية منذ عام ١٩٨٧م، كما أن هذه العوامل والأجندة الخفية تضافرت فى تـدهور الأمن وتصعيد الإضطراب الأهلى، وهنالك أمر زاد من تنامى ظاهرة الصراع وهو تدفق الهجرات القبلية فى اعقاب موجات الجفاف والتصحر التى أصـابت القـارة الأفريقية خلال العقود الأخيرة مما أدى – ويـؤدى - لاصـطدامات عـادة بوقـوع نهب للماشية أو أضرار على الزراعة أو منع من السعى أو المورد الخـاص، وغالبـاً ما يصاحب السعي للموارد في الآونة الأخيرة الصـراع المفتعـل مـن الاتجاهـات الحديثة التى لها دوافعها من وراء الصراع، كما تـأثرت ولايـات غـرب السـودان بتداعيات الحرب الأهلية التشادية والحرب الليبية التشادية وذلك بحكم الجـوار والتدخل القبلى مما يستدعى القبائل المتحاربة بالاستعانة بأبناء العمومة والبطـون من دول الجوار، كما أن هنالك تبادل الاتهامات بوجود مخططات لإحلال قبائـل أخرى خاصة فى مناطق التماس والحدود الدولية .

تعتبر مذكرة القبائل العربية التي رفعت إلى رئيس الوزراء الصادق المهدي إبان فترة الديمقراطية الثالثـة ١٩٨٧م [١] هـى النـاقوس الـذي دق بخطـر تطـور هـذه الصراعات وكان السبب فى خروج الأجندة الخفيـة والتـي ظهـرت عـلى السـطح بجلاء الآن، فهنالك قوى تري أن دارفور جزءًا من الهلال الزنجـى الـذي طرحـه العقيد جون قرنق وانضم إليه بعض أبناء الزنوج الذين يـرون هـذه الـدعوى طلبًـا يحقق أحلامهم في أن تصل إلى دفة الحكم فى الـبلاد، وفى التسـعينيات مـن القـرن العشرين .

دخلت قوي من الحركة الشعبية متسللة إلى داخل دارفور بقيادة بولاد والحلو، أما بولاد فقد قبضت عليه الحكومة وقتل فى محاكمة داخل البلاد، ولكـن الحلـو فر عبر الحدود إلى أفريقيا الوسطى، وتعتبر قبيلة الفور إحـدى أهـم القبائـل التـى تقوم بمعسكرات تسليح يقف من ورائها جهات خارجية وأبناءها فى الدول الغربية

(١) صحيفة الأيام . العدد ٦١٤٥ . سنة ١٩٨٧ .

وداخل الحركة الشعبية .

إذا كانت تلك صور أشكال النزاعات القبلية التي تطورت إلى نزاع مسلح ومنظم فإننا لابد أن نقف بنظرة تحليلية إلى أسباب هذه النزاعات وكيف بدأت ، فالواقع السكاني يتميز بعنصرين يتم التنوع على أساس نسبة كل منهما في دم المواطن السوداني .

وإذا حددنا بنية هذين العنصرين نجده يتمثل فى الأصل الإفريقي الزنجي والأصل العربي ويعتبر الأصل الزنجي سابق في الوجود علي الأرض السودانية عن الأصل العربي، إلا أن امتزاج الأصل العربي بالأصل الزنجي تمخض عنه الوجود الإنساني السوداني العرقي المعاصر وهذا لا يعنى أن الدم العربي أو الزنجي الذي لم يمتزج وبقى زنجي نقى أو عربي لكنه دم غير سوداني فهم شركاء في أصول ومكونات الشخصية السودانية الأخرى كاللغة والثقافة والدين، ومن تلك المكونات العرقية تتضح وتتداخل خطوط التباين العرقي في السودان، ولكن الخطر الماثل من هذا التباين يكون بشكل سافر حيث يحدد السوداني موقعه من الأصلين العربي والزنجي، وهذه النقطة تعتبر من أعمق جذور هذا الصراع القبلي على الرغم من أن القبيلة فى السودان تعتبر من أضعف القبليات فى العالم ، فهي لا تعرف فوارق طبقية كما فى الهند و لا ترتبط بمذهبية دينية كما فى باكستان ونيجيريا . بل تجد الفوارق العرقية موجودة داخل العرق العربي وداخل العرق الزنجي بنفس النسب وقد لعب الاستعمار والجغرافية دور خطير فى تشكيله .

فالقبائل ذات الزنجية النقية تسكن فى مناطق جنوب السودان حيث الغابات والمستنقعات أو فى الجبال كما فى جبال النوبة، وأدى هذا التطابق العرقي مع تخلف تلك المناطق اقتصادياً واجتماعياً إلى الإحساس بالظلم والغبن تجاه المناطق المتقدمة نسبياً، والحقائق التاريخية تؤكد كذلك أن الاستعمار تسبب بصورة مباشرة فى إحداث هذا التطابق ما بين التخلف والقبائل الزنجية فى

السودان، وليس كما يظنه أبناء تلك المناطق أن هذا التخلف مرده إلى أصلهم الزنجي فسياسة المناطق المقفولة التي شرعتها السياسة البريطانية فى الجنوب كانت تمنع الشماليين العرب دخول جنوب السودان وجبال النوبة ومنع ارتداء الأزياء العربية وعدم تسمية أبناء الجنوب بأسماء عربية .. إضافة إلى عوامل جغرافية حيث يسود الجنوب الجبال وطقس ومناخ استوائي وسافانا غنية، كل ذلك ساعد على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وهنالك الكثير من مناطق العالم يرتبط فيه التخلف ببيئات معينة (الشمال الأمريكي والجنوب- الشمال البريطاني والجنوب البريطاني وشمال العراق وجنوب العراق – وشمال لبنان وجنوبه – نيجيريا) أيضًا نجد هذه المقاييس موجودة داخل المناطق العربية نفسها فقبائل العرب الصحراوية عرب الشايقية وعرب الجعليين أكثر تخلفاً من قبائل شمال السودان التي تسكن على ضفاف النيل رغم أنهم عرقياً أنقى وأعرق من ناحية العروبة من القبائل النيلية، بل أن قبائل الرشايدة والزبيدية فى شمال شرق السودان تعتبران أكثر القبائل تخلفاً من القبائل الزنجية على الرغم من أنها أنقى عروبة وينتج من ذلك إحساس المواطن أن الصراع ناجم من تخلف قبيلته نتيجة لأصولها العرقية، وهو إحساس باطل وغير منطقي وغير واقعي في السودان .

عوامل الصراع



العوامل الذاتية

أن السمات الأساسية للشعب السوداني قد تكونت من عدة أسباب مثلت عوامل التمازج والتداخل التي شكلت الخصائص العضوية والعادات والسلوك العام ، فى المجتمع السوداني ويعتبر الشعب السوداني مزيجًا من الأجناس من حيث التكوين والمنبت الذي كان له الأثر والباع الطويل في تكوين ثقافة أقل ما توجد في مجتمع آخر، وهذه العوامل تتوفر فى خاصية العنصر الزنجي الذي يمثله الجنوب والعنصر العربي الذي يمثله الشمال، وقد اجتمعت خصائص الشعب السوداني جميعاً علي ظهر هذه البقعة . وقد خضعت بلاد السودان لعوامل مجتمعة سقوط وهبوط أنتجت ملامح التكوين العام عبر التاريخ البعيد، وكان لها اثر فى نشأت الصراعات القبلية على الرغم من الإيجابيات التي تنجم من هذا التلاقح الثقافي حيث يعتبر تاريخ التراث السوداني في الحركة الإنسانية من أجل الكرامة والحرية وطلب الحياة العادلة التي تتمثل في التنقل الرعوي والزراعي . يحتل مكانة كبيرة ومرموقة في تاريخ ثقافة السودان .

ففي عام ٧٢١ قبل الميلاد اكتملت حلقة بارزة فى سلسلة التحرك الوطني لهذا المجتمع الذي برز على ظهر الأرض بقيادة «بعانخي» وفى القرن السادس عشر الميلادي ١٥٠٤م حيث قويت كثيراً أسباب الوحدة والتلاحق بين أبناء الوطن الواحد ، فقد تقدمت كثيراً نظم الزراعة النيلية وازدهرت أدوات التجارة والجدير بالذكر لا ينسى دور طريق الأربعين الذي يمتد من داخل الجزيرة العربية إلى السودان حيث ربط بين أفريقيا السمراء وبلاد العرب مما أوجد هجرات وساعد

في انسياب القبائل العربية، والذي ساعد بدوره فى دخول الدعوة الإسلامية حتى طوقت الآفاق وكان لذلك الأثر دور كبير في السودان حيث التمازج وازداد التقارب فظهرت علامات القومية السودانية الملتحمة للوجود خاصة وذلك منذ دخول الإسلام في السودان ، وقد مكنت المجتمع السوداني عوامل كثيرة في صنع ثقافة فهناك العادات والتقاليد وكذلك الحدود السياسية مع عدة دول مثل مصر وليبيا (الدول الإفريقية العربية) وتشاد وأفريقيا الوسطى (الفرنسية) والكنغو وأوغندا (الإنجليزية) [1].

وأيضًا التبادل التجاري والزراعي والحرفي داخل القطر ومع الدول المجاورة فاتسعت ملامح المجتمع السوداني وتمازجه . وقد ساعدت العوامل التاريخية فتقدمت المرحلة الاجتماعية الحضارية ونشأت علاقات ذات مضمون آخر واتخذت شكلاً قاد للفتن والنزاعات وهددت إستراتيجية الدولة وصنعت تناحر وصراعات قبلية خاصة بين الرعاة والمزارعين في جزء من أرض السودان وهو يعتبر صراعًا طبيعيًا من حيث النظرة العامة لكنه صنع رعب في أجهزة الدولة .

الإسلام في السودان :-

بعد مرور ثلاثة عشر قرناً منذ أول اتصال بين المسلمين والسودان ظل الإسلام في السودان إلى يومنا هذا، ويظهر أن هذه الحركة البطيئة هي ما ساعد في مرور العملية بشكل سلمي للغاية حيث لا تظهر أى صورة استئصاليه من جانب المسلمين والعرب من أجل استئصال المجموعات العرقية الأفريقية المقيمة معها والمتحكمة فى جوانب الحياة العامة ، وظل الإسلام الذي انتشر عبر جهود التجار والرعاة والمهاجرين حيث ظهر مسامحاً بالصورة التي جعلته يستوعب كل الثقافات السابقة مما أدى في ا لنهاية إلى ظهور ما يمكن أن نسميه (بالإسلام السوداني)، ولعل ما يؤكد هذه الحقيقة ذلك التحول للممالك السودانية من

(١) وقفات فى تاريخ السودان . د.صلاح مجي الدين . ص١٦.

المسيحية و الديانات الأخرى للإسلام ابتداءً من مملكة المقرة فى القرن الرابع عشر كما رأينا، وانتهاء بالمماليك في القرن الرابع عشر ويضيف بعض الدارسين أسباب أخرى من أسباب انتشار الإسلام والعروبة إلى السودان بالطرق السليمة، وهو أن قدوم العرب إلى السودان فهناك أجزاء كبيرة غير مأهولة خاصة المناطق التي فى طبيعتها صحراوية كالبيئة العربية مما سهل استقرار أعداد كبيرة من القبائل العربية ومن ثم العمل على انتشار الإسلام [1]. وتظل عروبة السودان قريبة الصلة بالإسلام الدعوى الذي نقل على أيدي التجار والرعاة والمهاجرين، حيث انتشر الإسلام فى السودان بفضل التجار العائدين خاصة في بلاد النوبة والبجة بفضل وضعهم الاقتصادي وآدابهم التي كانوا يتحلون بها مما جعل لهم وضعهم الخاص لدى المواطن العادي، وأيضًا المهاجرون الأوائل يتصفون بنفس صفات التجار مما حببهم وحبب دينهم لأهل البلاد ويشير البروفيسور يوسف فضل في كتاب «العرب والسودان» إلى أن اعتماد نظام توريث ابن الأخت في مملكة المقرة كان واحداً من الأسباب العامة التي أتاحت للعرب الوصول إلى الحكم في دنقلا والإسهام بصورة كبيرة فى عروبة شمال السودان وانتشار الإسلام هناك .

يعتبر السودان بعد سقوط مملكة المقرة قد دخل طوراً جديداً فى الحياة، وأضحى العرب أكثر قوة، وتحالفوا مع الفونج في هزيمة مملكة علوة المسيحية وإنشاء أول مملكة إسلامية، وذلك بعد مرور قرنين من الزمان بعد سقوط مملكة المقرة، وتعتبر هي أول مملكة إسلامية في السودان وهى السلطنة الزرقاء التي يرجع تاريخها إلى بداية القرن السادس عشر وهي انطلاقة الإسلام بصورة واسعة النطاق، ومن أهم هذه التوسعات دعوة سكان الفونج العلماء الأكابر من كل بقاع العالم الإسلامي وبصفة خاصة من الحجاز وعلماء الأزهر الشريف لأمر تعليم

---

(١) يوسف فضل جسن مقدمة فى تاريخ المماليك فى السودان الشرقى . ص١٨٢.١٤٥.٩٧٢ ، الدار السودانية للكتب .

الناس شئون دينهم، وقد انتهجت لأجل ذلك تدابير خاصة لتشجيع العلماء على الهجرة إلى السودان وتحفيزهم بالرقع الزراعية الكبيرة الخصبة فى أرض البلاد وإعفائهم من الضرائب (المكوس) التي كانت سائدة وأيضًا كان لحافز مد العلماء بالأيدي العاملة التي تساعد في استثمار الأراضي الممنوعة لهم دوراً مهمًا .

ومما يجدر ذكره في النقلة الإسلامية الكبرى فى بداية القرن الثامن عشر هي دخول الطرق الصوفية الكبيرة خاصة فى المناطق الجنوبية الإمبراطورية العثمانية والتي بدأت فى شمال السودان وتميزت بالمركزية مع وجود فروع لها فى مختلف أنحاء السودان، ثم بدأت فى غرب السودان .

أما الطريقة السمانية والطريقة التجانية والطريقة الختمية، والأخريان فقد اتسعتا خاصة فى شمال السودان وذلك على حساب الطرق الصغيرة التي كانت موجودة من قبل .

وأظن أن قدوم الطرق كان إذاناً باتجاه البلاد نحو المركزية التي تأكدت سياسياً بدخول جيوش محمد علي في بداية القرن التاسع عشر وإخضاع البلاد لسيطرته في عام ١٨٢١م .

ووصف الهوية العربية الإسلامية ينال اتجاهين بحسب ما يتضح من شقي المسمى، ويعتبر المد القومي العربي محدوداً خاصة في الآونة الأخيرة إذ ازدادت فيه قوة الاتجاهات الإسلامية ، وقد اتضحت الدعوة في السودان أنها مالت تجاه الأصولية بمعنى الرجوع إلى الأصول القيمية والعقيدة الثابتة للإسلام .

يمثل الإسلام للشعوب والقوميات التي أدانت به عقيدة ومنهاج حياة وتعايش بين الأقوام والجماعات على إطار المنهج القرآني وإستنادًا على النص ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ [١] .

(١) سورة الحجرات الآية (١١) .

وتأتي أحاديث الرسول ﷺ لتخصيص الصلة بين المسلمين كقوله: «**لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى**»[1] .

إن مبادئ الإسلام تعتبر مبادئ قيمة كلما حظت بالأجواء المواتية مثل سيادة القانون وقيم العدالة والمساواة والحرية، وظلت حقوق المواطنة هي الأساس في الحكم في القوميات ذات العرقيات والأصول المختلفة في كيان واحد وفي مودة وتراحم وانسجام تام مما قوى صلة شعوب السودان .

وقد أورد الأستاذ محمود الزوادى مثالا يشير إلى أن الانتساب الجماعي إلى عقيدة معينة يقوى وعزز الانتساب إلى الهوية الجماعية الواحدة فالهوية التي تجمع بين شعوب أمريكا اللاتينية مثلا أقوى من التي تجمع بين الإيطاليين والأسبان لأن ديانة غالبية شعوب أمريكا اللاتينية هي المسيحية التي تلتزم بالمذهب الكاثوليكى واللغة الأسبانية هي السائدة بين تلك المجتمعات، وهذا يعنى أنها هوية قوية ومتماسكة بواقعة استنادها إلى رموز لغوية ودينية، أما الهوية التي تجمع مابين الإيطاليين والأسبان فترد فى مقام الهويات الضعيفة مقارنة بالهوية العربية الإسلامية أو هوية مجتمعات أمريكا اللاتينية، وعليه فإن هوية المجتمعين الإيطالي والإسباني ضعفت لأنهما يعتنقان الديانة المسيحية الكاثوليكية ولكنهما ينطقان لغتين مختلفتين، وعلى ذات التأسيس يمكن النظر إلى عامل الفارق في الهوية بين شعوب الهوية العربية الإسلامية وشعوب الهوية الإسلامية المجردة .

لابد أن نضع فى الاعتبار أن الأرض التي تقيم فيها المجموعات البشرية ينظر إليها باعتبارها عنصراً أساسيا في تكوين وتعميق الهوية الجماعية لتلك المجموعات باعتبارها الوطن الذي عاش فيه الآباء والأجداد ودافعوا عنه

(١) حديث شريف.

واستوطن فيه ارثهم وتقاليدهم وشيدوا فيه حضارتهم وثقافتهم وعاشوا على خيراته، فاستقرار المجموعات فى أرض واحدة يعتبر أحد العوامل الأساسية في بلورة ملامح وتوجيهات هويتهم الوطنية .

على كل فإن مسألة الأعراق والأديان ظلت تشكل ضغطًا أساسيًا أدى لعدم الاستقرار بجميع أشكاله فى السودان منذ الاستقلال، أما الديانة المسيحية فالسودان فيه حوالي سبعمائة وخمسين ألف مسيحي فقط ، ٩٥٪ منهم يتمركزون فى جنوب السودان وجبال النوبة، ونلاحظ من تلك الأرقام أن نسبة المسيحية فى السودان ضعيفة، إلا أنهم يشكلون قوه ضاغطة بوجه أو بآخر ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها الاستعمار البريطاني الذي تسبب في إدخال المسيحية عمد على تعليم المسيحيين فى الجنوب ومنع غيرهم من المسلمين والوثنيين من ذلك، بل الأخطر من ذلك أن الاستعمار عمق فكرة تخلف الدين الإسلامي وعصرية الدين المسيحي عندما ربط المسيحية بالعصرية الحديثة في العمل والمستوى الاجتماعي الراقي وربط الإسلام وبعبارة البقر بالتخلف والجهل.

وكذلك نجد أن الاستعمار عمد فى نشر المسيحية في أوساط عرقية معينة وهي الزنجية كي يتطابق الدين والعرق ويقويا بعضهما البعض في صراعهما الذى أعد له ليكون مع المسلمين والعرب [١]

على ضوء سياسة الاستعمار البريطاني فالسودان الآن يعاني من مشكلة الصراع العرقي والديني على الرغم من وجود حالة في بعض الدول مشابهة لحالة السودان مثل الأكراد المسلمين وعرب الشيعة في السعودية والخليج الذين يختلفون في المذهب الديني إلا أن مشكلة السودان تكمن خطورتها لأنها تطابق العنصر والدين حتى جعل بعض الجنوبيين يعتقدون أن الإسلام هو دين العرب .

---

(١) مصدر سابق.

اللهجة الجنوبية في الثقافة السودانية :

إذا أخذنا الجوانب الثقافية فى بنية الإنسان السوداني نجده منذ القدم يتواصل بينه والآخرين أفرادًا وجماعات بالنطق اللساني والذي يتعلمه منذ الصغر عن والديه ومجتمعه الذي يعيش معه فى رقعة جغرافية معينة فكلما ازدادت الجماعات ثقافة بعينها عرفت غلب أحد الألسن على البقية .

إن السودان بتنوعه الثقافي والعرقي واللساني أصبح واقعا تستوعبه العربية، سواء كانت فصيحة كانت على المستوى الرسمي أو هجيناً في شكلها الشعبي ، كما أنها غدت المستخدم المشترك بين المجموعات العرقية المتباينة، فهنالك العربية المشتركة بين الجميع واللغات واللهجات المحلية ، ولكي يعيش الجميع فى أمان لابد أن يتنازل الكل عن النظرة الضيقة لقوميته وبالتالي للغته، فيسود الاحترام على المستوى الثقافي اللساني فيقبل غير العرب على العربية ليستخدموها دون أن يحسوا بنظرة سخرية من العرب لنطقهم الهجين، ولابد للعرب يقبلوا بهؤلاء وبثقافتهم . وبذلك يحترم كل فرد أخاه دون إحساس بعقدة ثقافية أو تميز لغة وحتى لا يتعصب غير العرب للغاتهم ضد العربية رغم أن الارتداد إلى اللغات المحلية القديمة أو الثقافات ذات العلائق الوثنية لا يمكن أن يؤسس شخصية ثقافة تتجاسر على لغة ثقافتها وتاريخها وفكرها وتوجيهها الحضاري منذ مئات السنين .

فالسودان بتداخله وتنوعه وهجرة العرب إليه جرت فيه تحولات عرقية ولسانية علاوة على الآثار العميقة التي تركتها على التركيبة الثقافية للسودان، فمع مرور الزمن حلت اللغة العربية والإسلام محل معظم ما سبق من لغات محلية خاصة في أواسط السودان وشماله).

فاللغة العربية وأيضًا اللغات المحلية لا تتصارع بل يكمل بعضها بعضًا فى

مواقف اجتماعية متنوعة في كل أجزاء القطر ، زيادة على قيام اللغة العربية بوظيفة المهجن ، إذ هناك درجة متفاوتة من ثنائية لغوية لسانية Bilngara Lism داخل كل المجموعات العرقية الاجتماعية المختلفة، وتقوم العربية بوظيفة اللغة الهجين، كما تستعمل العربية بصورة رئيسية كوسيلة للاتصال خارج نطاق المجموعة، فعلى سبيل المثال نجد أن عربي جوبا ينتشر انتشاراً واسعاً فى جنوب السودان وأنه قد حظي بشعبية واسعة كما يستخدم كوسيلة راقية وسط مواطني الجنوب ففي جنوب السودان نجد ظاهرة الثنائية اللغوية وغالباً ما توجد بين المجتمعات المتجاورة، وحتى ثلاثية الألسن قد توجد أحياناً وكثيراً ما لا يفهم أصحاب هذه اللغات بعضهم البعض .

فالشخص من الزاندى مثلا لا يمكنه الاتصال بشخص من دينداومين – وهما قبيلتان من جنوبي السودان – دون أن يستعمل عربي جوبا فبالتالي هي اللغة المشتركة التي يفهمها الجنوبيون جميعاً، وعندما نفكر فى نوع اللغة العربية الذي يعد مناسبًا لقيام القومية للسودان نجد أن الفصحى التي تستخدم في التعليم الرسمي والإعلام عبر قنوات الحكومة الأخرى هي الأمثل لأن تقوم بهذه المهمة، فانتشار اللغة العربية وانحسار اللغات المحلية في الواقع السوداني فى ذات الوقت يعنى أن العربية لا تنتشر من فراغ لغوي ولكن عن طريق احتلال مواقع اللغات المحلية تدريجياً بطيئاً كان أو سريعاً لمجالات الاستخدام المستحدثة كالتعليم العالي والفني والدبلوماسية والتجارة الخارجية ...إلخ والتي تقوى اللغات المحلية في التعامل معها فى ظل التوزيع الحالي لعلاقات القربى بين المتحدثين بالعربية من جهة أخرى ونتيجة لعدم تطوير اللغة المحلية وإعدادها للاستخدام في تلك المجالات اكتملت بالنسبة إليهم عملية التحول اللغوي لصالح اللغة العربية واكتسابهم لها لغة أولى وهذه المرحلة – أى مرحلة التخلي عن اللغة المحلية واكتساب اللغة العربية كلغة وانحسار اللغات المحلية - تسبقها مرحلة استخدام العربية كلغة ثابتة مشاركة للغة فى التخاطب بين المجموعات اللغوية

المختلفة [١] .

إن الناظر إلى جنوب السودان ليجد أن اللغة العربية الخالصة المعروفة بعربي جوبا مشتركة وتربط جميع قبائل الجنوب ذات الأصول الزنجية، فإذا افترضنا أن مؤتمرًا جنوبياً حضره أفراد أميون من قبائل التبوسا واللاتوكا والباريا والشلك والنوير والزندى والأنواك الفرتيت، فلا نتصور أنهم يستطيعون التواصل والحديث بغير اللغة العربية، إذا أن القبيلة لا تستطيع أن تفهم الأخرى، وجميعهم لن يستطيعوا الحديث باللغة الإنجليزية التي تحتاج للدراسة في المدارس بالمعاهد ولكنهم يجيدون العربية الهجين المستخدمة في الجنوب لغة مشتركة بينهم، فمهما كان رأينا في هذه الخلاصة فإنها لغة لابد من الاعتراف بها بحسبانها لغة لهؤلاء الأفريقيين وغيرهم في جنوب السودان ، وهذا ما جعل الثقافة العربية تجد القبول والانتشار العريض الواسع بين الأفريقيين وأن تشكل لهم دوراً ومملكات ومجتمعات [٢] .

ورغم هذا التنوع العرقي والتعدد الثقافي في الأمة السودانية فهي جزء من الكيان الإفريقي العربي ، كما أن فى التعدد توحد، وقد خطا ذلك خطوات كبيرة فى تركيز المقومات الأساسية للانتماء القومي ولكن درجة التفاعل بين هذه المقومات لم تكتمل بعد على طول البلاد وعرضها، ولعل بعض مظاهر الإحساس بين بعض المواطنين فى الكيان القومي الذي ربط جزيئاتها فى نسيج فريد عبر مسيرة السودان التاريخية سبب فى ذلك ولاشك أن السودان في استقطابه لكل هذه الأعراف المتباينة والثقافات المتنوعة فى بوتقة واحدة يمتلك عناصر حيوية من عناصر التوحد، وربما بدت للناظر معوقات لمسيرة الوحدة – للوهلة الأولى – ولكنها إن

---

(١) عبد الهادي عمر تميم ، اللغة العربية فى المجتمع ، النموذج السوداني (مترجم) ، دار المعارف أمدرمان الإسلامية للطباعة والنشر ، ١٩٩٧م ، ص٢٥-٣٥ .

(٢) مرجع سابق .

أحسنت إدارتها ستؤول إلى قوة واثقة تدفع نحو إكمال بناء الأمة .[1]

وهنا نتساءل هل تحتوى التركيبة الدينية والاجتماعية والثقافية التي تناولناها فى هذا الفصل تحوي وجود قوميات أو ما شابه ذلك ؟ والإجابة على هذا السؤال تقتضى أن تقف عند مفهوم «القومية» إذ أنه لا يفهم بمنعزل عن وضعية «اندماج» حقيقي اقتصادي واجتماعي وثقافي فإذا انتقلت عوامل الاندماج ولازمتها التطورية وعمقها التاريخي والثقافي يرتد التكوين فى هذه الحالة إلى مركزية الوحدة القبلية لا الوحدة القومية، وذلك في مواجهة كل قبيلة بالأخرى ولا يكون حتى الشعور الإقليمى فى هذه الحالة مركزية عليا لحزب أو مجموع القبائل باتجاه «أنا أعلى» وإنما يغدو اتجاها ضد الغير .

(١) مصدر سابق .

العامل الخارجي

دور الأحزاب السياسية في الصراع :-

تعاقب على حكم السودان منذ الاستقلال ثلاثة أنظمة ديمقراطية (٥٦ – ٥٨ – ٦٥ – ٨٦) وثلاثة أنظمة عسكرية (عبود ٥٨ – ٦٤ ، نميرى : ٦٩ – ٨٥ ، البشير ٨٩) وذهبت الأنظمة الديمقراطية بسبب ضعف التكوين الحزبى وتكالب قادة الأحزاب على كراسي الحكم وهشاشة الدولة من مجتمع ينزلق سريعاً بالحرية إلى دائرة الفوضى والاضطراب، بالإضافة إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية في بلد مترامي الأطراف محدود الموارد ويعانى من حرب أهلية ضاربة بدأت منذ الاستقلال وذهبت هذه الأنظمة العسكرية (عبود والنميرى) لعجزها عن كسب قاعدة جماهير واسعة تقف من خلف الحكم ، ولتضييقها على حريات الناس العامة لعجزها عن حل المشكلة الاقتصادية والمشكلة السياسية في جنوب السودان، ولقصص الفساد التي راجت عن بعض المسئولين في الحكم [(١)].

ذلك هو ملخص قصة الدولة مع التعدد الحزبي – الذي بين طائفي وقبلي وجغرافي وسياسي (يقصد به القوى الحديثة في المجتمع) - كما أن هشاشة وضعف البنية والمؤسسات الاقتصادية والسياسية فى السودان تلعب دوراً كبيراً في ظاهرة التبدل والتغير المفاجئة التي تعانيها توجهات الدولة السياسية .[(٢)]

(١) طلعت حسن معاس رميح ، مستقبل السودان ، دار الطباعة الحديثة ، ص٢ .

(٢) حسن موسى ، شبهات حول الهوية ، كتابات سودانية ، العدد ٣ أبريل ١٩٩٣م ، ص٥ .

لكن يضاف إلى ذلك أن الجيش نفسه والذي ظل هو أكثر أدوات الدولة تماسكاً لم يسلم من هذه الحالة من الانفراط المتتالي فقد شهدت البلاد منذ الاستقلال وحتى الآن أكثر من ٢٠ محاولة انقلابية من داخل الجيش نفسه ومما يعكس الخلافات العرقية والقبلية والسياسية .

والجدير بالذكر أن أول بادرة لتطور الصراع الطائفي في اقوي وأسوأ صورها في مواجهة الدولة التي كانت فى مهدها كان يوم افتتاح في البرلمان في أول مارس ١٩٥٤م حيث وجه السيد إسماعيل الأزهري (أول رئيس وزراء بعد الاستقلال) دعوة رسمية للواء محمد نجيب، رئيس مصر وقتها لزيارة السودان، وكان الأنصار يشعرون بالمرارة بسبب هزيمتهم في الانتخابات .

فانتهزوا هذه الفرصة لحشد مؤيديهم للتعبير عن رفضهم للنفوذ المصري المتزايد، وتدفقت جموعهم نحو الخرطوم واحتشدت فيها، كما تجمعت لذلك جماهير الختمية، وكانت المشاعر ملتهبة أدت إلى صدام عنيف بين الجماهير حيث لجأت الجماعات المتقاتلة إلى السلاح الأبيض وسرعان ما سقطت أعداد كبيرة من القتلى والجرحى .

أما الواقعة الأخرى فهي مؤتمر البجا والذي كان يقتضي قيامه على أمرين الأول بضم شمال وغرب اريتريا إلى السودان، ويقضي الثاني بتوحيد شرق السودان مع شمال وغرب إريتريا لتأسيس دولة البجا الكبرى، غير أن المشروع الأخير دولة البيجا الكبرى اصطدم بخصوصية السيادة المصرية على سواكن وشرق السودان والأهمية الإستراتيجية لشواطئ البحر الأحمر كمنفذ بحري للسودان كله، في تلك الأجواء نشأت فكرة مؤتمر البيجا الذي أسسه الدكتور طه بلية وبازرعة إثر ما كان قد طرحه دوغلاس نيوبولد من مشروع للتقسيم، وقد ساند حزب الأمة – الأنصار ذلك التنظيم وهرع إليه عبد الله خليل رئيس وزراء حزب الأمة لحضور مؤتمره في بورتسودان في أغسطس آب ١٩٥٨م كما هرع إليه

الشيوعيون تحت شعار حقوق القوميات السودانية دون إدراك خلفيات الأمر، وقد ساند بعض مثقفي البجا ذلك المؤتمر، إلا على ضوء خلفياته البريطانية ولكن ظناً طيباً منهم أنه يتولى الدفاع عن مصالحهم الإقليمية ويواجه القبضة الختمية .

الطائفية على أبناء البجاء [1] :-

وتعتبر الأحزاب السياسية في الآونة الأخيرة ضمن إحدى فعاليات تأجيج الصراع فى الساحة السياسية وذلك بواسطة قواعدها الشعبية والشبابية وفروعها بولايات السودان الأخرى خاصة فى شرق السودان وغربه، وإذا أردنا أن نفصل الأحزاب السياسية فهي حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي والبعث ، جل الاهتمام كان لحزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الإسلامية، أما حزب الأمة الاتحادي فقد ارتبط بالمواطن السوداني رباطًا عقائديًا، إذ يمثل حزب الأمة لأهل الغرب كيانًا عقائديًا لأنه ناتج عن مبعوث ديني خاصة في غرب وأواسط البلاد، أما الحزب الاتحادي الديمقراطي فهو أيضًا يمثل في شمال البلاد وشرقها الكيان لعقائدي .

لقد تطور الصراع القبلي منذ عام ٨٦ – ١٩٨٩م من حروب أهلية ناتجة عن الاحتكاك والعراك الفطري إلى صراع ذي أجندة حزبية، ويتمثل ذلك فى غرب السودان في القبائل العربية وقبيلة الفور فى منطقة وادي صالح والتي تعرف الآن بمحافظة زانجى التي تقع فى إطار ولاية غرب دارفور وتدخل الأحزاب فى الصراعات بواسطة أبناء تلك المناطق ومن الأسباب الجديرة بالذكر دخول الحزب الاتحادي الديمقراطي لأجل توسيع نفوذه فى غرب السودان مما نادت القبائل العربية في تلك المنطقة بالتسوية التي ضمنتها مذكرتها فى عام ١٩٨٧م التي رفعت إلى الصادق المهدي رئيس الوزراء إبان فترة الديمقراطية الثالثة أن مذكرة

(١) محمد أبو القاسم حاج حمد ، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، ج٢ ، ص١٣٨ .

القبائل العربية فى تلك الفترة كانت مرفوعة من القبائل غير العربية لأنها نادت بإجلاء القبائل العربية من تلك المنطقة، وكانت بقيادة محمد أحمد دريج الذي كان يدعو لقيام دولة السلطان تيراب والذي رجح فيما بعد دخول قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بواسطة بولاد إلى مناطق دارفور، وأيضًا دعوى دريج العنصرية ومنشوراته التي كانت توزع بين مواطني المنطقة وقبضت عليها الأجهزة الأمنية ، خاصة للقبائل الزنجية .

وقد زادت تحركات الأحزاب السياسية بزج القبائل خاصة قبائل مناطق الالتماس ومواقع النزاعات القبلية في الآونة الأخيرة بعد قيام ثورة الإنقاذ التى هي نفسها صنعت أحداث الجنينة بين المساليت والقبائل العربية، وذلك لأن الحركة الإسلامية أرادت أن تطغى على قواعد حزب الأمة هنالك بالإضافة إلى ذلك فقد نشطت الأحزاب مؤخراً فى مناطق التماس فى كردفان ودارفور وبحر الغزال وبعض مناطق أعالي النيل والنيل الأزرق وازدادت حركة الاستقطاب والدعم البشرى بالنسبة للأحزاب مما حدا بها وعبر التجميع أن ينقل هذه الأنشطة إلى ولايات أخرى خاصة الحدودية ككسلا والقضارف بقيادة أبناء الزغاوة والفور والمساليت وهو تطور طبيعي لهذه الصرعات .

الدور الأجنبي :

من الأسباب التي ساعدت فى عوامل النزاع القبلي فى السودان بصفة مباشرة الحدود السياسية كعامل رئيسي أدى للتوغل القبلي من الدول المجاورة وإلى السودان فهناك دول غير مستقرة سياسياً خاصة الدول التي تحد السودان غرباً وجنوباً والتي يسودها النظم العسكرية القمعية مما ساعد على هجرة تلك القبائل المجاورة إلى الهروب داخل السودان حيث الأمن الاستقرار والسلامة، ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى نزوح هذه القبائل الحدودية إلى داخل السودان الجباية العالية فى تلك الدول، أما العامل الأكثر خطورة يتمثل فى ضرب المجاعة التى حدثت فى ثمانينيات القرن

العشرين مما شكل صورة لتوطين لتلك القبائل داخل السودان استقرت فى الحدود . فصنعت نوعًا من أنواع الإخلال بالأمن بتزاحم السكان، وكانت هذه المواجهات طبيعية تمر على البلاد التى لم تكن مستعدة لمقابلة مثل هذه الظاهرة، أما الأعداد الأخرى فهاجرت إلى وسط السودان حيث مشروع الجزيرة ومنطقة القضارف الزراعية المطرية وحتى الآن لم يرجعوا إلى بلادهم .

وتعتبر دولة تشاد هي العامل الأساسي فى الخلل الأمني بالبلاد إذ بها مجموع عصابات معارضة لنظام الحكم على الرغم من تغيره عدة مرات، فالصراع التشادى قد أثر في السودان من نواحٍ أمنية جمة منها (أولا) توغل المعارضين التشاديين داخل البلاد (ثانياً) نزوح المواطنين إلى قلب البلاد وفاضت بهم الولايات الحدودية بصفة خاصة (ثالثاً) موجة الجفاف التي ضربت شمال تشاد إبان عام ١٩٨٥م مما صنع عراكًا بين المواطنين السودانيين والتشاديين .

الجدير بالذكر أن المعارضة التشادية عندما تجد الضغط من قل الحكومة هنالك تلجأ إلى داخل السودان فتلقى بأسلحتها فى البلاد مما أوجد توافرها فى يد المواطنين بأسعار رخيصة نتيجة للتخلص منها. وطبيعة المنطقة الحدودية ساعدت في صنع نظام المجموعات الناهبة وهي عصابات للنهب والسلب وحتى الحروب الأهلية فى تلك المنطقة التى طفر الصراع فيها من عراك بالأسلحة البيضاء إلى الأسلحة النارية أمثال الكلاش والجيم (٣-٤) والرشاشات والمضاضة بأنواعها الثقيل والخفيف ومن أمثلة الصراعات الصراع القبلي بين القبائل العربية والفور في عام ١٩٨٨م، إبان فترة الديمقراطية الثالثة وأخيرا بين القبائل العربية وقيلة المساليت فى عام ١٩٩٨م والتي سميت بأحداث الجنينة فى عهد الإنقاذ كل هذا ساعد على الاضطرابات الأمنية بغرب البلاد .

كما ظلت البلاد مستهدفة من قبل الدول الغربية بصفة معلنة جهاراً نهاراً ومستهدفة من جهة الدول المجاورة من الاتجاه الجنوبي من حيث النواحي

الإستراتيجية خاصة أوغندا التى تحدها مع السودان حدود سياسية، كما أن البلاد مستهدفة فى كيانها القومي ووحدتها الوطنية . خاصة فى الآونة الأخيرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي فرضت على السودان الحصار المعلن وغير المعلن اقتصادياً وسياسياً ودبلوماسياً، وفرضت عليه نسبياً عزلة دولية من قبل جيرانه وذلك بحشد الجيوش وشن الغزو ، ودعمها للمعارضة الجنوبية ماديا ولوجستياً والترويج لهذا أفريقيا وعربياً ودولياً .

على الرغم من فتح دائرة السلام بين الحكومة السودانية وقادة التمرد التي توجد باتفاقية السلام ، وقعت مع بعض جيوش التمرد ولينحسر التمرد فى جناح جون قرنق الذي عجزت حركته فى الآونة الأخيرة من توقيع اتفاقية الخرطوم للسلام ، عن تحقيق أهدافها الرئيسية بالاستيلاء على مدن توريت ليريا كبويتا وحتي التقدم نحو جوبا، وأجبرت قواته بالتقهقر بعد دحرها وحلفائه الأوغنديين إلا أن أوغندا ظلت وعبر حدودها السياسية تؤرق الأمن السوداني من خلال عبور التمرد من داخل العاصمة الأوغندية إلى مناطق جنوب السودان مما أعطى توغل المتمردين نوعًا من أنواع الصراع الدائم .

كما كان لهذه الصراعات تداعيات عدة نتيجة عن جهود بسط الأمن والسلام خاصةً من بعض الدول المحايدة في هذا الصراع ، وتأثيره الأمني بالنسبة لاستقرار المواطنين، مما وضع نوعًا من إشكالية النزوح المنظم من الجنوب إلى شمال السودان خاصة في عام ١٩٩٨م الذي بلغ عدد النازحين فيه ما يزيد عن أربعة ملايين مواطن ولجأت أعداد كبيرة من المواطنين فى جنوب السودان إلى دول الجوار في أوغندا وكينيا والكنغو وأفريقيا الوسطى .[1]

حركة التمرد :-

ظلت الحركة الشعبية تواصل تحركاتها عبر الحدود الأوغندية للتسلل إلى

(١) التقرير الاستراتيجي ، ١٩٩٨م ، ص٧٨.

المناطق الاستوائية مما صنع اعتراضًا وتعطيلًا لتحركات القوات المسلحة السودانية ونخرا فى نخاع إعادة التعمير التي تبنتها الحكومة السودانية ، كما منعت توصيل الغذاء والدواء للمواطنين المتأثرين بالحرب فى جنوب السودان، ومن ناحية أخرى استمرت هجمات التمرد وإجبار الشيوخ وسلاطين القبائل والإدارة والأهلية بالزج بها لحمل السلاح الذي صار إلزاما عليهم ولم ينج منه الأطفال من عمر عشره إلى ثمانية عشر عامًا مما دعا المنظمات الإنسانية تطالب بوقف إطلاق النار حتى يمكن لها توصيل الغذاء للمناطق المتأثرة بالحرب، كما نادت بفتح ممرات جوية ومائية وبرية، إلا أن كثيرًا من هذه المنظمات لم تجرؤ على إعلان تجاوزات التمرد واعتداءاتهم على المواطنين الآمنين وقتل الأبرياء العزل بعد خطفهم وأخرجهم موظفو الصليب الأحمر السوداني (بداية مارس ١٩٩٩م) مما جعل هذه المنظمات تتسارع لدعوة الأمم المتحدة للتدخل لحل مشكلة الجنوب إلا أن الأمم المتحدة رأت تعزيز جهود منظمة الإيقاد فقط .[١]

الجدير بالذكر أن حركة التمرد لقد لحق بها هزائم وأصابتها خسائر جمة خاصة فى عدوانها على البلاد مدعومة بالجيش، فكلما ضغط الجيش السوداني على حركة التمرد كلما انسحب التمرد إلى الشريط الحدودي مع أوغندا التي تمثل مع الجيش الشعبي رأس الرمح في تنفيذ المخطط المعادي للسودان إلا أن تورط أوغندا في حرب البحيرات واندلاع المعارضة المسلحة في شمال أوغندا وغربها أدى إلى إضعاف المخطط إذ اقتصر نشاط الجيش الشعبي لتحرير السودان على مغامرات محدودة الحجم والأثر، وقد واجهت جمهورية كينيا ضغوطاً عديدة من الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لكي تسمح للحركة الشعبية بحرية الحركة والتوغل مما يجدر ذكره أن كينيا لا تزال تعمل من خلال مجموعة الإيقاد على مساعدة السودان لحل مشاكله .

---

(١) المصدر السابق .

تداعيات الصراع الإريتري الإثيوبى على السودان :

عند اندلاع الحرب الاريترية الإثيوبية التي كانت ناتجة عن السلوك المعادى لهاتين الجارتين ظن البعض أن السودان سوف يسعد بها وأن الأزمة تعتبر لصالح السودان نتيجة لإيواء هاتين الدولتين المعارضة الشمالية التي تحارب الحكومة السودانية باسم التجمع الديمقراطي والذى يشمل حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني والبعث وبعض الأحزاب اليسارية متضامن معهم الحركة الشعبية لتحرير السودان، الذين جعلوا من هذه الدول مستقر لهم .

وعلى الرغم من أن القتال أدى استقرار نسبى في الحدود الشرقية لانشغال قوات الطرفين فى القتال وانقطاع الدعم للمعارضة السودانية المسلحة فإن الحرب أدت لأوضاع سالبة عديدة وقد تعرض بعض مواطني القرى الحدودية والمعسكرات الحكومية لأخطار نتيجة لمحاولة الأطراف المتقاتلة إجراء مناورات أثناء القتال عبر الأراضي السودانية، كما أن القوات الإريترية ليس لها عمق كافٍ أو ملاذ بخلاف الأراضي السودانية . كما يتبع دائما العراك العسكري موجة لجوء للمواطنين بحثاً عن الأمن مما ألقى بأعباء ضخمة على البلاد وظلت الأوضاع فى الحدود الشرقية تتأثر بمجريات تلك الأحداث مما صنع نوعًا من إشكالية اللجوء إلى داخل السودان .

أشكال الصراع



النهب المسلح

وجود النهب المسلح فى حقيقة الأمر يعود نتيجة لإفرازات عديدة منها الفقر والبطالة والجهل، هذه الأساسيات الثلاث تصنع من الإنسان حيوانًا متوحشًا كاسرًا، فعند غياب التنمية فى ولايات غرب السودان نشب وترعرع النهب المسلح وكان لعدم بسط الأمن عند غياب الحكومة ووعورة الطرق ذات المسافات الطويلة وتوفر السلاح في أيدي المواطنين صنع منهم قاطعي طرق خاصة فى كردفان ودارفور، إذ تجد لهذه الجماعات ضالتهم لأنها توفر لهم المال لسد حاجتهم الماسة نتيجة للفقر الذي تعيشه تلك المناطق وهنالك أيضًا عامل أساسي قد ساند فى امتهان النهب المسلح ألا وهو الجهل الذي يقطن تلك المناطق مما ساعد على أن يكون النهب مهنة لبعض المجموعات لأنها ترى فيه فخر لأبناء بعض القبائل التى صار أحد أركان ثقافاتها وعاداتها وتتباهى به بين الآخرين بكل فخر واعتزاز وترويجية بين مواطني هذه المناطق خاصة فى أوساط الشباب .

وقبل الشروع في إشكالية النهب المسلح لابد أن نقف عند ذلك المصطلح، أي النهب المسلح وماذا يعنى قانونياً وما خطورته ؟ لم يكن هناك نص محدد عن جريمة تحت اسم «النهب المسلح» بل عرف القانون جريمة النهب ووضع لها العقوبات المنسبة وذلك فى نص المادة (٣٣٢) من القانون والتي تطابق نصها حرفياً مع نص المادة التي وردت بذات الرقم فى قانون العقوبات السوداني لسنة ١٩٨٣م، وذلك بعد تشريع ما يسمى بالقوانين الإسلامية فى السنوات الأخيرة من

حكم جعفر نميري .

وأما من الناحية الاصطلاحية (النهب المسلح) مفهوم اجتماعي نظراً لاقتران الاستعمال بالأسلحة النارية تحديد مما يتطلب معالجته في إطار أوسع من المعالجة الأمنية أو القضائية والتكييف القانوني لهذه الجريمة يتمثل في أنها جريمة سرقة مصحوبة بإلحاق الأذى بالشخص أو الأشخاص الذين تستهدفهم هذه الجريمة بحيث يحمل الجناة السلاح خلال ارتكابهم للسرقة .

الجدير بالذكر أن النهب المسلح يعتبر ضمن العوامل التي ساعدت فى بناء الصراعات القبلية وذلك نتيجة للأرضية التي وجدها داخل البيئة نفسها، إذ أن الصراعات الأهلية دائماً ما تجد المنتفعين منها وهم ناهبو الأموال والسارقين، وهناك جوانب تتوقف فى مثل هذه النزاعات خاصة التجارة التي تحتاج إلى الأمن والسلامة وغالباً لا يتوفر لها فى مثل هذه الظروف إذ إن النهب كان موجود في جميع ولايات السودان بنسب متفاوتة وضعيفة إلا أنه في غرب السودان تمثل أعلى نسبة لوجود النزعة القبلية ونتيجة لوعورة الطرق والغابات وعدم وصول يد الدولة إليه نسبة لضيق الإمكانات المحلية واتساع الرقعة الأرضية التي ساعدت ذلك، وفى الآونة الأخيرة ظهر النهب المسلح فى شرق السودان عندما نقلت المعارضة الشمالية أعمالها المسلحة ضد الدولة لمساعدة إريتريا وإثيوبيا التي مهدت لها عبر حدودها ومنها انطلقت زراعة الألغام الأرضية والتي كانت تستهدف اللوارى والشاحنات التجارية من طريق بورسودان الخرطوم وقطعة فى بعض الأحيان بواسطة المعارضة ، مما ساعد على خطف الكثير من الشاحنات واللواري وأخذها إلى داخل إريتريا فصنعت هذه العمليات .

أيضًا لخلق حالة من اللا أمن عبر طريق بورسودان الخرطوم الاستراتيجي .

وهنالك عامل آخر هو تلك الظروف التي تعيشها البلاد ، فهي تخوض حربًا أهلية في جنوب السودان ، استخدام ما يسمي بقبائل التماس الذين جعلتهم حركة

التمرد متمردين وناهبين خاصة الزيقات والمسيرية حيث تنهب الحركة أبقارهم وتدخل بها غابات الجنوب الكثيفة حيث توجد معسكرات فيكون رد الفعل إغارة قبائل الرزيقات والمسيرية لقبائل الدينكا ونهب أموالها مما وسع أشكال الصرع فإيلاج قبائل الدينكا داخل التمرد يساعد كذلك فى إخراج النزعة المتمردة أصلا فى الدينكا .

وقد بدأ النهب المسلح يهدد الأمن والاستقرار فى منطقة دارفور خاصة وذلك منذ منتصف الثمانينيات فى القرن الماضي وقد كان أكثر حدة فى ذلك الزمان . وعلى الرغم من جهود الحملات ضده مما أدى انحساره فإنه بدأ فى الظهور مرة أخرى وذلك نسبة لتأجيج الصراع القبلي الذي طفا من جديد على السطح خاصة في الصراع بين العرب والمساليت وفى مثل هذه الصدمات غالباً ما يتطور أسلوب النهب وينهض بصورة أفقية حيث يصبح من نهب الشاحنات واللواري إلى نهب ممتلكات المواطنين من أبقار وإبل وأغنام وتدخل الخيل ضمن هذه القوائم، ولا يفوتنا هنا أيضًا أن يكون أداة مرصاد للأفراد خاصة الذين يتجولون بين القرى لتوزيع بضائعهم [١].

لابد أن نؤكد انتشار الأسلحة في يد معظم قبائل الإقليم وزوال حكم النميرى في إطار ما عرف وقتها سياسة (تسليح القبائل) والذي كان مقصوداً بها إسهام قبائل الإقليم وبصفة خاصة الرزيقات والمسيرية وقبائل جنوب كردفان في ردع قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان من التوغل في مناطق التماس جنوب كردفان ودارفور مع مناطق الدينكا فى بحر الغزال وأعالي النيل وقد أدت هذه السياسة إلى تفاقم النهب المسلح بدلاً من أن تؤدى إلى الحد منها، ويرجع ذلك إلى هذه القبائل ذاتها لم تكن متحررة وكثير ما يقع صراع فيما بينها نتيجة لعوامل المراعى والمناطق الزراعية المتداخلة، وأيضًا نجد هذه القبائل لم تكن ترتقي إلى

(١) مرجع سابق .

مستوى مسئولية الأمن القومي الوطني الذي يؤهلها للقيام بالدور، فهي مازالت في طور الانتماء القبلي والدفاع عنه حتى إذا كان ذلك على حساب المصلحة الوطنية الكبرى .

وعلى ضوء هذا يمكننا أن نوجز الأسباب المباشرة لانتشار النهب المسلح الذي جعلت منها ظاهرة يصعب القضاء عليها في الآتي :

١ - تباعد مراكز أقسام الشرطة باعتبارها الجهة الأولى التي تتعامل مع أحداث النهب المسلح وصعوبة التبليغ الفوري مما يصعب من مهمة البحث عن الجناة وتعقبهم.

٢ - عدم توفر الأجهزة اللازمة لمنع أحداث وجرائم النهب المسلح من أسلحة مدنية وأجهزة اتصال ووسائل نقل لدى ا لسلطات المحلية .

ويعتبر النهب المسلح قد أضر بالإنسان السوداني من جوانب كثيرة من أهمها شل حركة التواصل وقدرات البلاد الأمنية والاقتصادية والتنموية، زد على ذلك إزهاق الأرواح نتيجة من أجل حصول الفرد على نسبة من المال، وبسبب هذا ترملت النساء وثكلت الأمهات وتيتم الأطفال وتشردوا، مما صنع جوانب سالبة في المجتمع وزاد من حدة الفقر والجهل بسبب هذا التشرد خاصة بعد أن صار الجهل ينخر عظامهم الواهنة إذ جعل المرض سبيله إلى المجتمع والنزوح خاصة، الشيء الذى زاد الطين بلة بالإضافة إلى الأسباب الطبيعية مثل الجفاف والتصحر والعوامل أسياسية والأمنية مثل النزاعات والقبلية والدوافع الاقتصادية التي تتمثل فى ضيق الأحوال المعيشية .

وتعتبر أكبر موجات النزوح دا خل البلاد هي فى سنة ١٩٨٥م عندما ضربت موجة الجفاف مناطق كبيرة فى كردفان ودافور التي أصابت كل شمال الإقليمين ، كذلك هجرة أبناء الشمال إلى العاصمة . وهناك سبب آخر وهو نزوح أعداد كبيرة من المواطنين من جنوب البلاد واستقرارهم في مناطق الشمال والمدن التي كان

لها الحظ الأوفر خاصة العاصمة الخرطوم وذلك بسبب الحرب الأهلية فى الجنوب والتمرد الذي استمر قرابة النص قرن وأفقدهم أموالهم وغصب أبناءهم للانضمام في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان .

وتعتبر أكثر المدن تضررًا بهذه الهجرة هي العاصمة الخرطوم التي يقصدها المواطنون من كل صوب فى البلاد والتي تعتبر أكبر الهجرات بها ثم تليها الولايات الشرقية وذلك لتمركز أماكن العمل والدراسة فيها .

ومن ناحية أخرى كما تبين الدراسات التي أعدت فى عام ١٩٩٣م أن أكبر مناطق تعتبر طاردة هي ولايات كردفان وشمال دارفور التي تأثرت بموجة الجفاف والتصحر فى عام ١٩٨٥م وجعل منها أكبر منطقة طاردة، ثم تليها الولايات الشمالية التي تعتبر المنطقة الوحيدة الآمنة فى البلاد على الرغم من التدخلات المصرية على مثلث حلايب الذي لم يتأثر به سوء مئات من المواطنين، إلا أنها وجدت حظ أوفر من الهجرة وما يجدر ذكره أن تأثر الولايات الشمالية يرجع إلى عدم التوزيع الأمثل لعمليات الإنتاج وبهذا أرجح أن هجرة الشمال إلى العاصمة هي هجرة عاملة فى المقام الأول الذي صنعه عدم التخطيط السليم، ثم أن الأراضي الطرفية عن حوض البحر لم يوجد بها مواطنون نسبة لظروف المنطقة الصحراوية .

النزاعات القبلية

تعتبر النزاعات القبلية فى السودان مشكلة ذات أبعاد تاريخية ناتجة عن تقسيم السودان على وجه قبلي حيث تجد تقسيم الإقليم على ديار أو حواكير باسم القبيلة وذلك فى جميع أنحاء السودان وهنالك فى بعض المناطق مثل غرب السودان تقسيم الطرق والموارد المائية، وكل هذا صنع حروبًا فى البلاد. وتجد القبيلة فى تاريخ السودان كانت من أهم العوامل فى سير حركة التاريخ فالهجرات والحروب التي صنعت والسلطنات والسلطات قامت واندثرت جلها كانت العوامل القبلية فيها عوامل أساسية كما توضح ذلك السياسة الاستعمارية التي تتبعها حكومة السودان في عهد الحكم الثنائي، فقد كانت تهدف إلى بث ونشر روح القبيلة بين المواطنين فى شمال والجنوب خاصة بعد خروج الجيش المصري من السودان فى سنة ١٩٢٤م.

ولم تكتف الإدارة الإنجليزية فى السودان بالاعتراف بالقبيلة رسميًا وإثباتها فى المستندات والأوراق الرسمية بل اشترطت كتابة اسم القبيلة فى العرائض والشهادات المدرسية ودفاتر المواليد وسجلات المحاكم وغيرها، وكانت الأوراق والمستندات تعتبر باطلة إذا لم يذكر فيها قبيلة صاحب الشأن ولا يكتفي بذكر الجنسية السودانية، كما غزت النعرات القبيلة فى المناهج المدرسية خاصة منهج الجغرافية، وقد بدأ الإنجليز فى تنفيذ خطتهم الرامية إلى تقسيم السودان عن طريق نشر الروح القبلية منذ عام ١٩٥٦م وذلك أن مجلس الحاكم العام الذي انعقد فى لندن سنة ١٩٢٤م كان قد اتخذ قراراً يرمى إلى تأسيس مجالس للمدن ومجالس مديريات تمهيداً لإدخال نظام اللامركزية فى الإدارة وعقب حوادث سنة ١٩٢٤م التي كانت من نتائجها خروج الجيش المصري من السودان وانفراد

الإنجليز بحكم البلاد عمليا عارض بعض موظفي حكومة السودان من الإنجليز نظام مجالس المدن ومجالس المديريات وصرف النظر عن تطبيقه كعقاب على ثورة سنة ١٩٢٦م والذي كان الغرض منه تقطيع أوصال البلاد على أسس قبلية والعمل على إيجاد نظام يماثل نظام الإمارات بالهند ولم يصدر قانون الحكومة المحلية الذي قد أوصى به مجلس الحاكم سنة ١٩٢٤م إلا في سنة ١٩٣٧م .

وحتى قانون الحكومة المحلية الذي صدر سنة ١٩٣٧م والذي كان الهدف منه تطبيق نظام اللامركزية فى البلاد قد صدر على أسس قبيلة باستثناء المجالس البلدية الأربعة التي أنشأت في الخرطوم وأمدرمان والخرطوم بحري وبورتسودان ومجالس المدن الستة التي أنشأت في الأبيض ومدني وكوستى وكسلا وبربر وشندى نجد أن جميع المجالس الريفية البالغ عددها أربعة وعشرين مجلساً ريفياً أنشئت على أسس قبلية فينشأ مجلس ريفى فى منطقة معينة لإدارة شئون قبيلة واحدة او قبيلتين وفى بعض الأحيان كان المجلس يسمى باسم القبيلة لا باسم المنطقة الجغرافية ونسبة لخطورة القبيلة على المجتمع فقد كان من الأهداف السياسية لمؤتمر الخريجين العام محاربة النعرة القبلية التي كانت تهدد وحدة البلاد . تلك العوامل قادت إلى نشوب صراعات ونزاعات بين القبائل يمكن بلورتها فى النقاط التالية :

الصراع في جنوب السودان :-

من طبيعة الصراعات فى جنوب السودان بين القوى السياسية المختلفة انها سرعان ما تنقلب إلى صراع دموى مسلح، وهذا قد يعود إلى أسباب وعوامل كثيرة منها العوامل النفسية والثقافية والشارات القبلية التي طفحت إلى سطح العمل السياسي نتيجة لهيمنة بعض القبائل وانفرادها بالسلطة بصورة غرائزية .

أما العامل القبلي فى تاريخ الصراع السياسي فقد كان الطابع والمحرك الرئيسي للنزاعات سلمياً أو دموياً ولكن في الآونة الأخيرة تدخلت عوامل أخرى بجانب النزعة القبلية خاصة بعد عودة بعض الجماعات إلى الخرطوم وتم ذلك بموجب

توقيع اتفاقية الخرطوم للسلام في عام ١٩٩٨م والتي أعطت للصراع أبعادا أخرى متعددة :

أولاً : الصراع الذي نشأ بين القوى الداخلية والتي انتهجت نهجاً سليماً لحل مشكلة الجنوب وبين القوى الخارجية التي تسعى لإسقاط الحكومة عن طريق الصراع المسلح .

ثانياً : الصراع الذي نشأ بين القيادات نتيجة للتنافس حول المناصب الدستورية ولكنه سرعان ما انقلب إلى صراع ميليشيات، وذلك أن الانتماءات الحقيقية في القواعد تظل للقيادات القبلية على الرغم من وجود قيادات موحدة فى الظاهر، كل هذه العوامل كونت السمة الرئيسية للأحداث التي تجرى فى الجنوب والتي شكلت أيضًا صراعاً مريراً وهي الصراعات التي حدثت بسبب التنافس في المناصب الدستورية أن الصراع القبلي فى الجنوب وهو صراع مستديم يحتاج إلى زمن طويل للتخلص منه وسبب سلبي يؤثر في المواطن ويوقف عجلة التنمية هنالك . ذلك أن هذه الرقعة تعج بالإثنيات المتعددة والجنوبيون فى حاجة أيدلوجيين سياسية أكثر انفتاحاً عن الإطار القبلي لبناء وحدة وطنية فى المستقبل وأيضًا للحد من الصراع القبلى .

الصراع في غرب السودان :-

تعتبر المشكلة القبلية في غرب السودان ذات جذرين أولا الجذر الزراعي والآخر الرعوي ولكنه في الآونة الأخيرة طفت على السطح بصورة مرعبة وذلك نتيجة لقصور الجماعات ذات الفكر الانحطاطي التي تصارع من أجل الوصول إلى السلطة بغض النظر عن أفكارها ورؤيتها للعمل السياسي .

رغم كل هذه القبلية فى غرب السودان تعود في الأصل بين الرعاة والمزارعين مع بعض القبائل العربية التي هي في الأصل مهنتها الرى ويتقد أصحاب المزارع وأصحاب الحواكير التي وضعت من مناطقهم إدارات أهلية لبعض القبائل ولا تكون الإدارة الأهلية بدون حيكور (لى ملك حر) وهذا يتعارض مع مقررات

المؤتمر التي عقدت بين المساليت وبعض القبائل العربية لسنة ١٩٩٦م وعندما قدمت خطابات الإدارة الأهلية كان التركيز على إعادة هيكلة الإدارة الأهلية وعليه بموجب ذلك قد منح يومئذ إمارات لعدد من القبائل العربية عوضاً عن العموديات وهذا الأمر جعل بعض قيادات الإدارة الأهلية تعتقد أن الإمارات يتم تكوينها على حساب الحيكورة المتعارف عليها تاريخياً .(١)

وكذلك توجد الصرعات فى مناطق متفرقة فى السودان، ويرجع ذلك لظروف تاريخية وجغرافية ويعتبر الصراع على الأطيان والمراعى ومصادر المياه أحد أهم أسباب هذا الصراع كما أن الصراع موجود فى شرق البلاد بين القبائل الرشايدة وقبائل البجة لكن الصراع الذي يهدد الأمن فيوجد بين الشمال والجنوب كنزاع الصبحة العربية وقبائل الشلك والمسيرية والدينكا وعرب الحوازمة والنوبة فى جنوب كردفان والعرب والفور والرزيقات والزغاوة والعرب والمساليت في ولاية دارفور الكبرى .

والحياة فى طريقتها أخد وعطاء وتبادل وعراك كما لها هدوء واستقرار وأمن وسلام وكسب وإنتاج، هذا كله مصلحة الأفراد والجماعات، فمن أجل المصلحة والبقاء وتوسيع النفوذ كانت الحربين العالميتين الأولى والثانية وما سبقهما وما سيأتي وأيضًا سقوط فلسفات وصعود أخرى، كل هذا يجمعه مكسب الفرد والحكومات في البلاد فلولا النفوذ لما تحارب الملوك والدول ووجدت التكتلات الإقليمية فى هذا الكوكب الصغير الذى يطلق عليه الأرض، فعلماء الفلسفة الإسلامية يقولون إن الأشياء في هذه الدنيا تقاس على ثلاثة وهي الحكم الشرعي والعقلي والعادي فعرفوا الشرعي بأنه ما جاء من قبل المولى عز وجل مثل الصلاة والصيام والحج والزكاة وأما العقلي فهو كل شي متعلق بالنظر العقلي وقد مثلوا لذلك بالحساب أي الرياضيات، أما الحكم العادي فقد قالوا : هو ما عرف بالتجربة والتكرار في تجارب الشعوب فى تكوينها الاجتماعي تعرف بالتجربة .

---

(١) راجع التقرير الاستراتيجي ١٩٩٨م، ص٩ .

فعندما نسمع عن الحروب القبلية يعتقد الإنسان أن العامل الأساسي هو الإهمال والجهل، ولكن العامل الرئيسي فى اعتقادي هو عدم تقنين التجارب التي لم توضع على أساس التجربة والتكرار، وفى الأمصار تحمى مصالح الجماعات والأفراد فيها القوانين التي تضعها السلطات كما تحميه عن انتهاك حرماته إذا طغى عليه أحد، أما إنسان الريف فيظل خائضًا فى هذه المجموعات حتى توفر له الأمن والسلامة من الآخرين، ويكون مرتبطًا بمجموعة فى هذا الإطار، ومن أجل هذا وضع ما يسمى بالقانون العرفي أي التقاليد في حياة إنسان الريف مما توفر له مجموعة الحماية الكافية وفق مقتضيات معينة . فعندما نجد الصراع القبلي تشتعل ناره، فإن عوامل ذلك هو انتهاك حرمة الأفراد قد وقفت إلى نجدة مجموعته التي هو فى كنفها فتنهض للأخذ بثأره .

في استعرضنا السابق للحدود السودانية تبينت أن هذه المسالة أي الحدود تمثل جزء من العوامل الرئيسية التي ساعدت فى حدة النزاع القبلى، فالسودان يجاوره سبع دول من دول الساحل الإفريقي (جنوب الصحراء) إذ تتوفر كثير من المشاكل القبلية والإثنية والصراع بين هذه المجموعات على السلطة المركزية بالإضافة إلى موجات الجفاف والتصحر وما نتج عنها من مجاعات لجأ كثير من مواطنين تلك الدول بحثاً عن الأمان والإغاثة .

في إحصاء عام ١٩٩٦م دخل السودان من الدول المجاورة تسعمائة وثلاثة وتسعين لف وتسعمائة وسبعة وثلاثون لاجئاً (٩٩٣٩٣٧) كما جاء فى التقرير الاستراتيجي السوداني لسنة ١٩٩٦م ويعتبر اللاجئون الإريتريون هم الذين نالوا المرتبة الأولى إذ يبلغ عددهم خمسمائة وثمانية وستين ألف وثمانمائة وأحد عشر لاجئاً (٥٦٨٨١١)، ومن الصومال يبلغ عددهم أربعمائة وتسعة عشر لاجئاً (٤١٩) وهم أصغر نسبة لاجئة إلى السودان [١]

(١) التقرير الاستراتيجي لسنة ١٩٩٦م ، ص١١٥.

فيعتبر السودان هو الدولة الإفريقيـة الأولى التـي تستضـيف لاجئـين في أراضـيها، ويرجع تاريخ اللجوء للسودان منذ عام ١٩٦٥م بوصول تيارات اللاجئين من الكنغـو عام ١٩٦٧م وكانت بداية النزوح الجماعي للاجئين الإثيوبيين والإريتريين وغالباً مـا يتركز اللاجئون فى الولايات الشرقية من البلاد والبقية توزع عـلى الولايـات الوسـطى ودارفور والاستوائية والخرطوم، وصنع اللاجئون عبئاً اقتصادياً وسياسـياً واجتماعيـاً بالنسبة للدولة . نتج عن ذلك ازدحام اللاجئـين والمـواطنين فى الخدمـة العامـة مثـل المدارس والمستشفيات والمياه والطاقة ومن الآثار السلبية لوجود اللاجئين فى البلـد التهور البيئي الذي شهدته بعض مناطق السـودان خاصـة ولايـات الشـرق وولايـات دارفور حيث يقيمـون ممـا أدى إلى اختفـاء الأشـجار والغطـاء النبـاتي الـذي يتخـذه اللاجئون حطبًا ووقودًا أو للبيع كمصدر رزق .

الحدود السودانية التشادية من الشمال إلى الجنوب مناطق متباينة المنـاخ وتقطنهـا قبائل مشتركة ومتداخلة بين الدولتين حتى أنه يقل فيها الوعي بوجود حـدود سياسـية تفصل بين قطرين وقد انعكست حالة عـدم الاسـتقرار الأمنـي في تشـاد في السـنوات الماضية وساعد على توفر الأسلحة وانتشارها سلباً على الأوضاع في دارفور ونتج عـن ذلك فى وجود النهب المسلح فى دارفور كما تحولت النزاعات القبلية التشادية الهاربة من الأراضي التشادية إلى داخل حدود السودان في القتال الـدائر بينهـا، وقـد شـهدت الحدود بعض التجاوزات التشادية حيث قامت القوات التشادية بحرق قرى مثل قريـة جميرة بالجنينة وقرية سلاخمسية بوادي صـالح وفى بعـض الحـالات أجبـرت القـوات التشادية المواطنين على دفع الضرائب لحكومتها.

يوجد النزاع القبلي في أماكن متفرقة من البلاد ويرجـع ذلـك لظـروف تاريخيـة وجغرافية ويعتبر العامل الأساسي فى النزاع هو الصـراع عـلى الأطيـان والمراعـى ومصادر المياه وتعتبر هذه هي أحد أهم النزاعات القبلية فى البلاد ولكن فى الآونة الأخيرة داخل عامل جديد وهو عندما يكون للدولة سلطات جديدة وذلك نتيجـة للتداخل القبلى وهذا سوف نتحدث عنه فى الرؤى المستقبلية كما أن النزاع موجود

فى شرق البلاد بين قبائل الرشايدة الثلاث وقبائل البجة، ولكن النزاع الذي يشكل فى بعض الأوقات مهدداً امنياً يتمركز فى مناطق الالتماس بين الشمال والجنوب كنزاع قبائل الصبحة وقبائل الشلك والمسيرية والدينكا وعرب الحوازمة والنوبة، بالإضافة لهذه النزاعات والصدمات فى دارفور بين القبائل العربية والفور وأيضًا العربية والمساليت والرزيقات والزغاوة ولكن أفضل مثال لهذه الصرعات هو الصدام الذ ى وقع بين قبائل النجعة العربية فى غرب درافور وقبيلة المساليت والذي حرق فيه عدد من القرى وبطبيعة القبائل الراحلة دخلت قبيلة النجعة دولة تشاد المجاورة عبر الحدود السياسية إذ أنها وجدت الحماية من القوات التشادية التي تضع قبيلة المساليت ضمن القبائل المعادية وذلك لأنها تأوى المعرض التشادية المتمثلة فى جناح آدم (قرفة) المعارض التشادى الذي أوته قبائل المساليت بغرب دارفور وأيضًا النزاع الذى وقع بين البديات (احد بطون الزغاوة التشادية) وبين قبيلة الزغاوة السودانية في إطار انعكاسات عمليات النهب المسلح فى المنطقة، كما لا يفوتنا هنا النزاع بين الرزيقات وقبيلة الزغاوة التي تبدت بصورة واضحة في أثناء انتخابات المجلس الوطني عام ١٩٩٦م مما نتج عنه تجميد الانتخابات فى الدائرة (٩٠) أبو كارنكا شمال .

وما يجدر ذكره ما تزال وسائل احتواء هذه النزاعات تقليدية ومحدودة الغاية والأثر (الأجاويد ومؤتمرات الصلح) والتي فى الغالب الأعم يقوم بها أعيان القبائل من نظار وسلاطين وعمد وشراتى وأمراء والمتمعنين في أصل الصراع يجده هو تنافس على موارد محدودة (المرعي – الأطيان – المياه) .

وزيادة وجود الدولة ومؤسساتها عبر الخدمات والقوات النظامية ونشر التعليم الديني بطريقة مدروسة ومتدرجة قد تؤدى إلى اختلاط هذه القبائل عبر التزاوج والمصاهرات والعمل على نزع الأسلحة وخلق ما يسمى بدولة السلطان تيراب وإبعاد كل جهد للقيام بعمل يحمل فى طياته تنظيمًا عنصريًا، وكل هذا يتم بصورة مقننة ومتدرجة .

المستقبل



عندما تطورت المجتمعات البشرية ظهرت «القوة» كظاهرة تاريخية متواصلة التغيير مستمرة النمو ، تنطوي دائماً علي مستويات التطور البطيء لبعض المجتمعات فى اتجاهها ومن البروز المتميز لبعضها الآخر ولأسباب عده وعلي الرغم من ظهور آراء متباينة بشأن دواعي ظهورها واختلاف إيقاعاتها فإن تجليها المبكر فى بعض مناطق العالم قد جعل منها ظاهرة حضارية عميقة الجذور كما دفع ارتباطها العميق بالحرب والسلام معاً محاولة تحديد شروطها ومقوماتها خاصة مع تغير نماذجها في مرحلة تاريخية واقتران هذا التغيير بحركاتها المكانية أيضًا من منطقة إلى أخرى . وهنالك ارتباط وثيق بتاريخها أي أن القوة تجسدت علمياً قبل ظهور الدولة والدولة قد سبقتها بمرحلة طويلة من نمو القوة الحضارية بين المجتمعات البشرية .

وكذلك نجد أن قوة الدولة تتجدد عناصرها السياسية مثل الاستقرار والتكوين السياسي والمصلحة المشتركة لذا نجدها تجمعت في أحواض الأنهار الزراعية قبل غيرها وتعدد ظهورها فى صورتها المركزية. حقيقة أن الدولة كإطار للقوة (الحضارية) قد اقترنت تاريخياً بالمجتمعات المستقرة أما الجماعات الأخرى التى بقيت على ترجلها فإنها لم تحقق سوى خطوه محدود فى مجال احتشادها الاجتماعي والسياسي تلك هي خطوه تجمع عشائر ها في إطار القبيلة التي قدمت إطارًا يستند إلى الروابط الأنتولوجية (علاقة القرابة + الدم) بصفة أساسية وتحددت المصلحة المشتركة حيث بطونها فى الماء والمرعى والأمن ويتراوح إيقاع حياتها بين الاستقرار المؤقت (البئر) والترحل (المطر) فإذا ما حققت فائضاً هامشاً بددته المواسم البيئية والمنازعات فيما بينها، غير أنها قد تميزت بتنظيم داخلي متماسك يشد مكوناتها ويمثل حدودها فعندما ينتهى نفوذ القبيلة تبدأ حدودها . فالقبيلة المنظمة أشبه بدولة تتحرك معها باستمرار حدودها ومن هنا القول بأن القبيلة (وليس الأرض) وطن لأفرادها لا تحيط حدودها بمساحة بل

بمجتمع، إلا أن القبيلة لم يقدر لها أن تشكل دولة إلا نادراً على الرغم من أن حركة القبائل الرعوية عبرت أوضاع المناطق المجاورة وعدلت من مساراتها التاريخية إلا أن القبائل التي قامت بها بقيت على تكوينها تحتفظ بخصائصها مجرد كيان متحرك عند حد الكفاف [1] .

وبعد هذه الملاحظات حول مفهوم القبيلة والدولة وعلاقتها بالقوة فإننا نود أن نشير إلى أن هذه المفاهيم تمثل أحد مسببات الصراع القبلي في السودان بل تمثل جزءًا لا يتجزأ من جذور ه المتشابكة، فالقبائل السودانية – لاسيما المتصارع منها– تتميز بنشأتها البدائية تحت قيادة أو أمير أو زعيم ولم تشكل هاجساً أمنياً منذ أمد بعيد لدى السلطات الحاكمة للسودان ولم تظهر للسطح نزاعات قبلية بشكل معروف فى تاريخ الصراع القبلي التي تميزت به القارة الأفريقية منذ الهجرات الأولى لها من ليبيا إلا في الآونة الأخيرة لان الصراع فى الماضي القريب كان متمحورًا حول المراعى ومصادر المياه ولم يخرج من إطار كونه خرقاً أمني بل كانت صراعات يسهل احتواءها من خلال مجالس (الأجاويد) والصلح ودفع التعويضات للأطراف المتضررة كما كان سابقاً، ومع تعاقب أنظمة الحكم المختلفة وسن العديد من التشريعات والقوانين الخاصة بالحكم المحلى والإقليمي طرأت مستجدات لم تكن معروفة سلفاً حيث فضلت بعض المجموعات القبلية الاستقرار بدلاً عن الرعي وذلك لأن كل القبائل الرعوية في حقيقة الأمر قبائل تمزج بين الرعي والاستقرار لأن الظروف الاقتصادية الطبيعية في هذه القبائل تستدعى ذلك وعندما وقعت الكارثة الطبيعية فى عام ١٩٨٥م، واستقرت نسبة كبيرة جداً منها أثر الجفاف والتصحر الذي ضرب البلاد وجزء آخر نزح إلى المدن بينما فضلت مجموعات أخرى بناء مجتمعات جديدة مستقرة كخطوة أولى نحو إنشاء مجالس ريفية لهذه المجتمعات الجديدة التي تطورت

(١) أ.د عمر الفاروق بسيد رجب ، قوة الدولة دراسات جيواستراتيجية ، مكتبة مدبولى ١٩٩٢م .

شيئاً فشيئًا إلى مجالس حكم ويتم التصعيد إليها سواء بالانتخابات أو التعيين في المجلس الإقليمي بل تطلعت إلى البرلمان المركزى، بجانب مجموعات قبلية أخرى ترغب فى زيادة الرقعة التى تقيم بها (الحواكير) وهي الأراضي لزيادة نصبها من المجالس سابقة الذكر وبالتالي تمكين أفرادها من الوصول إلى السلطة الإقليمية والمركزية، وبطبيعة الحال لابد أن يؤدى ذلك كله إلى العديد من المشكلات بين القبائل والتي تطورت فى بعض الأوقات إلى صراعات عنيفة في بعض مناطق غرب السودان والذي يتميز عن بقية أقاليم السودان الأخرى بأنه يمثل وعاء قبلياً كبيراً تموج فيه مصالح كل قبيلة على حده فضلاً عن ثقافتها المحلية وواقعها الاجتماعي والاقتصادي إلى الحد الذي بلغت فيه الصراعات القبلية الوجه الآخر لمشكلات الأقاليم الأمنية أما قبائل الشمال والشرق المتمثل في أقاليم كردفان لم تظهر فيه هذه المشاكل القبلية التي نجدها فى الشق الآخر من الغرب فكل الصراعات قائمة على أساس طبقي ومستوى التحضر في القبيلة بل داخل القبيلة الواحدة أي أنه لم يرتقى إلى مستوى الصراعات أو النزاعات كما في دارفور إذا استثنينا ذلك الصراع الذى نشأ فى شرق السودان بين قبيلتي الرشايدة والبجة الذي حسم وتم احتواؤه دون إحداث آثار عميقة الجوانب والذي وصل فيه الصراع القبلي إلى حد النزاع المسلح كما حدث حركة تحرير السودان المتمثل في صراع الدينكا التي تعتبر من القبائل المؤسسة للحركة والقبائل الأخرى النابع من إحساس هذه القبيلة التي تحتل مراكز كبيرة في الجنوب ويعتبر هذا الصراع غير مهدد للأمن داخلها ولكنه لصالح القوة الحاكمة في البلاد لأنه يستفيد.